الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم السكان

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الديموغرافيا الاجتماعية

تحت عنوان:

الوضعية الحالية للشباب الجزائري بعد هجرته غير الشرعية في أروبا

اعداد الطالبة:

يسرى عاصم

تحت اشراف الأستاذة

بن عابد عائشة

الجامعة	الرتبة	الأستاذ	الصفة
ليلى بودية	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران 2	رئيسا
عائشة بن عابد	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران 2	مشرفا، مقررا
آسيا بختاوي	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية:2024-2025

الإهداء

﴿وقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 24]

بكل خشوع وامتنان، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من كانا بعد الله سببًا في كل ما وصلت إليه:

إلى أبي الحبيب، مصدر القوة والقدوة، وإلى أمي الغالية، نور قلبي وملهمتي الأولى،

دعاؤكما كان سلاحي، وصبركما كان طريقي.

إلى أخي العزيز، رفيق الدرب وسند الأيام، إلى أختَيّ الحبيبتَين، سندي المعنوي، وضحكة القلب،

لكم جميعًا أقول: هذا الإنجاز منكم ولكم، فأنتم الأصل والامتداد.

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه تنجز الأعمال.

وبعد هذا المشوار العلمي الذي لم يكن يسيرًا، يطيب لي أن أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في دعمي ومساندتي خلال مراحل إعداد هذه المذكرة.

أخصّ بالشكر أستاذي المشرفة الفاضلة بن عابد عائشة ، لما قدّمته لي من توجيهات علمية قيّمة، وصبر في المتابعة، وتشجيع مستمر كان لها بالغ الأثر في خروج هذا العمل إلى النور.

كما أتوجّه بوافر الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة جامعة وهران 2 خاصة قسم علم السكان على ما بذلوه من جهد في تعليمنا وتكويننا، ولكل من ساعدني بكلمة، أو توجيه، أو دعم معنوي و بالأخص الأستاذة "هاشم أمال" التي بفضلها إخترت هذا التخصص.

ولا يفوتني أن أعبّر عن عميق امتناني لعائلتي العزيزة، والدي ووالدتي، وأخي وأختَيّ، الذين كانوا سندي الأول، وملاذي في لحظات التعب والقلق، فلهم الفضل بعد الله في هذا الإنجاز.

شكرًا من القلب لكل من وضع بصمة في هذا العمل، ودعمني بخير الكلمة وصفاء النية.

يسرى عاصم

الفهرس

رقم	العنوان	رقم الصفحة
1	إهداء	2
2	الشكر والتقدير	3
3	الفهرس	4
4	ملخص الدراسة	9
	الفصل التمهيدي	
1	المقدمة	10
2	الإشكالية	12
3	الفرضيات	14
4	أهداف الدراسة	15
5	المنهجية	16
6	منهج الدراسة	17
7	مفاهيم الدراسة	20
1.7	الهجرة غير الشرعية	20
2,7	الشباب	24
3,7	الحراق	24
4,7	المهاجر السري "غير قانوني	25
8	خلاصة	
	الفصل الأول : مدخل عام حول الهجرة غير الشرعية	
	تمهيد	29
1	نبذة عن تاريخ الهجرة غير الشرعية	30
2	النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية	32
3	أنواع الهجرة غير الشرعية	33
4	أسباب الهجرة غير الشرعية	36

5	أثار الهجرة غير الشرعية	**39**
6	تطور الهجرة غير الشرعية في الجزائر	**43**
7	خلاصة	**45**
	الفصل الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية	
1	الجانب التطبيقي	**46**
2	الخاتمة	**97**
	قائمة المراجع	**98**

قائمة الجداول

رقم	العنوان	رقم الصفحة
1	ولاية الإقامة	50
2	توزيع أفراد للعينة حسب نوع الوظيفة	54
3	توزيع أفراد العينة حسب صلتهم بالشخص المستشار	56
4	توزيع أفراد العينة حسب الهجرة	63
5	توزيع أفراد العينة حسب المشاكل للوصول إلى أروبا	65
6	توزيع أفراد العينة حسب نوع المشاكل	66
7	توزيع أفراد العينة حسب وصفهم لرحلة الهجرة الى أروبا	68
8	توزيع افراد العينة حسب التعرض إلى المتابعة من قبل الشرطة الأروبية	71
9	توزيع أفراد العينة حسب مواجهة الصعوبة في الإواء	72
10	توزيع أفراد العينة حسب مع الصعوبات	73
11	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الفردية بعد الهجرة	75
12	طرق التعامل مع الصعوبات	76
13	الذين تحصلوا على المساعدة في إيجاد العمل حسب صلة القرابة	77
14	مدة صلاحية الوثائق	79
15	طريقة تسوية الوضعية	81
16	وصف رحلة المهاجرين إلى أروبا	83
17	توزيع أفراد العينة حسب الطريقة التي تم الإدماج بها	84
18	توزيع أفراد العينة حسب المشاكل التي يواجهها المهاجرين غير الشرعيين	86
19	توزيع أفراد العينة حسب تحقيق أهداف الهجرة	87
20	توزيع أفراد العينة حسب الرضا غلى وضعيتهم	88
21	توزيع أفراد العينة حسب ندمهم على إتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية	90

22	توزيع أفراد العينة حسب إتجاههم حول العودة إلى الجزائر نهائيا	**91**
23	توزيع أفراد العينة حسب نصحهم للشباب بالهجرة غير الشرعية	**93**

قائمة الاشكال البيانية

رقم	العنوان	رقم الصفحة
1	توزيع العينة حسب الجنس	57
2	التوزيع العمري للمهاجرين غير الشرعيين	48
3	المستوى التعليمي	49
4	توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	52
5	توزيع العينة حسب الأفراد	53
6	توزيع العينة حسب الوظيفة	56
7	توزيع أفراد العائلة حسب إستشاراتهم للعائلة	57
8	توزيع أفراد العينة حسب سبب الهجرة	60
9	توزيع العينة حسب السن عند الهجرة	62
10	توزيع العينة حسب وجود صعوبات في التعامل مع الأجانب كونهم دون وثائق	69
11	توزيع العينة حسب وجود مشاكل التواصل باللغة	70
12	توزيع العينة حسب وضعيتهم الحالية	78

ملخص الدراسة :

تعالج هذه الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري باعتبارها من أبرز القضايا التي تمس الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد. وقد ركزت على تحليل الأسباب التي تدفع نسبة معتبرة من الشباب إلى هذا الخيار، خاصة العوامل الاقتصادية مثل البطالة وغياب فرص العمل، والعوامل الاجتماعية كضعف التماسك الأسري والمجتمعي، إلى جانب الجوانب النفسية المرتبطة بالإحباط وفقدان الأمل في المستقبل.

كما تناولت الدراسة الأبعاد الجغرافية والديموغرافية التي تفسّر تفشي الظاهرة في مناطق معينة دون غيرها، موضحة كيف أن هذه الهجرة تمثل بالنسبة للكثير من الشباب وسيلة للهروب من واقع مأزوم وتحقيق طموحاتهم، رغم وعيهم بالمخاطر التي قد تواجههم. وأبرزت الدراسة الفجوة الكبيرة بين الآمال المعقودة على الهجرة والواقع المعاش بعد الوصول إلى أوروبا، حيث يصطدم المهاجرون السريون بجملة من العراقيل القانونية، النفسية، والمعيشية، ما يؤدي ببعضهم إلى الشعور بالندم، في حين يتمكن آخرون من التأقلم والاندماج بشق الأنفس. وخلصت الدراسة إلى أن الهجرة غير الشرعية ليست فعلًا فرديًا معزولًا، بل نتاج تفاعل معقّد بين ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية تدفع بالشباب نحو المغامرة، ما يستدعي استراتيجيات وطنية شاملة لمعالجة الأسباب العميقة للظاهرة، عبر توفير فرص العمل، مرافقة الشباب، وتعزيز الشعور بالانتماء والعدالة.

Abstract: This study addresses the phenomenon of irregular migration among Algerian youth, considering it one of the most pressing social, economic, and political challenges facing the country. It focuses on analyzing the key factors that drive a significant segment of young people to choose this path—especially economic factors such as unemployment and lack of opportunities, social aspects like weak family and community bonds, and psychological factors linked to frustration and a loss of hope in the future.
The study also examines the geographical and demographic dimensions that explain the prevalence of this phenomenon in certain regions over others. It highlights how irregular migration is perceived by many young people as a means of escaping a difficult reality and achieving personal aspirations, despite being fully aware of the risks involved.
The findings reveal a stark contrast between the high hopes placed on migration and the actual experiences of clandestine migrants after reaching Europe. Many face legal, psychological, and living difficulties that lead some to feel regret, while others manage to adapt and integrate with great difficulty .In conclusion, the study emphasizes that irregular migration is not merely an individual decision, but rather the result of complex interactions between social, economic, and psychological pressures. Addressing this phenomenon requires comprehensive national strategies aimed at tackling its root causes, including job creation, youth support programs, and the promotion of belonging and social justice.

1- المقدمة

تعالج هده الدراسة الميدانية الوضعية الحالية للشباب الجزائري الدي هاجر الى أوروبا بطرق غير شرعية. ففي عمق التحولات السكانية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر خلال العقود الأخيرة، تبرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية، خصوصًا في أوساط الشباب، كأحد أبرز المؤشرات الديموغرافية على اختلالات هيكلية تمس المجتمع في الصميم. في حين تختار فئة عمرية نشطة، تمثل القوة الحيوية لأي أمة، أن تغامر بحياتها في عرض البحر، فإن الأمر يتجاوز مجرد فعل فردي إلى كونه تعبيرًا صارخًا عن أزمة أمل وثقة في المستقبل. وتشير الإحصائيات الحديثة إلى تنامٍ مطرد في أعداد الشباب الجزائريين الذين يحاولون مغادرة البلاد بطرق غير نظامية، خاصة في الفئة العمرية بين 18 و30 سنة، وهي الفئة التي يُفترض أن تكون العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.-middel-east (online.com)

إن هذا النزيف البشري لا يمكن فهمه بمعزل عن العوامل الديموغرافية التي تميّز المجتمع الجزائري، ومنها: ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب، التزايد السكاني غير المتوازن، التركيز السكاني في المناطق الساحلية، وتفاوت التنمية بين الجهات، كلها عوامل تغذي الرغبة في الهجرة كخيار "اضطراري".

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تحليل الظاهرة من منظور ديموغرافي واجتماعي، يستند إلى معطيات كمية، لمعرفة واقع هؤلاء الشباب، وفهم الأسباب العميقة لهجرتهم، كما تحاول تسليط الضوء على الآثار الاجتماعية، النفسية والديموغرافية الناتجة عن هذا النزيف الشبابي، سواء على البلد الأصل أو بلدان المقصد.

تُمثل الهجرة غير النظامية للشباب الجزائري إلى أوروبا، والتي يُشار إليها غالبًا باسم "الحراقة"، ظاهرة اجتماعية واقتصادية وإنسانية معقدة ومستمرة. بدافع من عوامل الدفع

والجذب، يُقدم آلاف الشباب الجزائري، غالبًا من حملة الشهادات العليا، على هذه الرحلة المحفوفة بالمخاطر، رغم محدودية فرص العمل والشعور بخيبة الأمل في وطنهم. طرق الهجرة، سواءً كانت بحرية عبر البحر الأبيض المتوسط أو برية عبر الحدود الشرقية والغربية، محفوفة بالمخاطر، بما في ذلك حوادث غرق السفن والابتزاز والعنف والاستغلال من قِبل شبكات التهريب. تُسلط هذه الظاهرة الضوء على تحديات هيكلية عميقة في الجزائر، مثل بطالة الشباب، والتفاوتات الإقليمية، وعدم تحقيق الطموحات، وبالنسبة للبعض، انعدام الثقة في المستقبل. في أوروبا، يواجه هؤلاء المهاجرون الشباب سياسات هجرة متزايدة التقييد، وانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وصعوبات في الاندماج، وفي كثير من الحالات، وصمة عار متزايدة.

ولتحقيق هذا الهدف قسمنا موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول:

يتناول الفصل الأول "الإطار المنهجي للدراسة" والذي يحتوي على إشكالية الدراسة والتي تمت صياغتها انطلاقا من الاستطلاعات الأولية حول الموضوع، بالإضافة إلى أهمية والأهداف ومنهج الدراسة والعينة المراد تحقيقها والمفاهيم الأساسية التي رأيناها مناسبة للوصول إلى أبعاد المشكلة، بالإضافة إلى تحديد المفاهيم التي تعتبر قاعدة أساس لضبط وتوحيد الدلالات، بما يسمح ببناء تصور علمي متماسك ومُعتمد لفهم الدوافع العميقة والتمثلات المختلفة للهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري

أما الفصل الثاني فخصصناه للتعريف عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأسبابها وأثارها على الدولة المصدرة والمستقبلة. أما الفصل الثالث فسوف نقوم بتحليل الدراسة التي قمنا بها عن طريق الاستبيان لمعرفة ما إذا المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين راضين عن وضعيتهم التي هم عليها.

2- الإشكالية:

تشهد الجزائر تحوّلات ديموغرافية متسارعة، تتجلى أبرز ملامحها في الطابع الفتي للتركيبة السكانية، إذ يشكّل الشباب النسبة الأكبر من المجتمع، ما يجعلهم في قلب الرهانات التنموية والاجتماعية. غير أن هذه "الثروة الديموغرافية" تحوّلت، في جزء كبير منها، إلى أزمة بنيوية، مع تصاعد الهجرة غير الشرعية في أوساط الشباب، الذين باتوا يرون فيها مخرجًا من واقع مأزوم، تتداخل فيه البطالة، التهميش، ضعف الأفق، وانعدام الثقة في التغيير.

وتُظهر الإحصاءات الحديثة حجم هذه الظاهرة وخطورتها. فقد سجّلت الجزائر، وفقًا لبيانات وكالة "فرونتكس" الأوروبية، أعدادًا مرتفعة للمهاجرين غير الشرعيين نحو أوروبا، حيث بلغ عددهم سنة 2016 نحو 5,140 جزائريًا، ليرتفع إلى 7,443 سنة 2017، ثم إلى 6,101 في 2018، و5,314 في 2019، وصولًا إلى 3,446 خلال النصف الأول من سنة 2020 وحدها (حسان حويشة، الشروق، 2020). كما أشار تقرير المنظمة الدولية للهجرة (OIM) إلى أن الجزائر كانت في صدارة الجنسيات الموقوفة في فرنسا سنة 2023، بـ31,858 موقوفًا جزائريًا، من بينهم 2,562 تم ترحيلهم قسرًا من الأراضي الفرنسية.

وفي جانب أكثر مأساوية، تؤكد تقارير دولية أن عدد الغرقى من المهاجرين غير الشرعيين بلغ حوالي 2,360 في 2013، و3,072 في 2014، ليرتفع إلى نحو 5,000 ضحية بحلول سنة 2016، في مشهد يعكس هشاشة السياسات التنموية وعجزها عن احتواء الطاقات الشابة (خنجر، 2021، ص 57). إلى جانب ذلك، تُعد الجزائر من أكثر الدول العربية تضررًا من هجرة الأدمغة، حيث فقدت بين 2000 و2013 ما يقارب 10,850 طبيبًا، أي 44.3% من مجموع الأطباء المكوّنين محليًا (ب.ك، 2014، ص 56)، ما يدلّ على نزيف خطير في رأس المال البشري.

وفي دراسة عبد الرحمان جبار الموسوعة ب الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على الظاهرة السكانية في الجزائر الصادرة من مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 15 العدد 2 (2022)، 336-317 بجامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسة تاريخ النشر 2022/12/14 حيث ركزت الدراسة على واقع الهجرة غبر الشرعية في الجزائر وإنعكساتها عليه. انطلاقًا من هذه المعطيات، تبدو الهجرة غير الشرعية انعكاسًا حادًا لاختلال التوازن بين المعطى الديموغرافي والواقع التنموي، بل وتكشف عن أزمة علاقة بين الشباب والدولة، تُفاقمها هشاشة السياسات العمومية، وتنامي الإحساس بالاغتراب داخل الوطن.

وأظهرت الدراسة الاستقصائية التي قام بها فريق مركز دراسات الهجرة واللاجئين الجزائريين حول عودة المهاجرين الجزائريينCREAD، أن فكرة العودة المؤقتة لإعداد مشروع هجرة جديد أخذت مكانها إلى جانب فكرة العودة. في دراسة ان الهجرة الجزائرية دخلت عصرًا جديدًا وانفتحت على آفاق جديدة. وهذا التطور هو نتاج ظاهرتين: من ناحية، البناء الاجتماعي للهجرة في المجتمع الجزائري، ومن ناحية أخرى، اندماج الجاليات الجزائرية في الخارج في إعادة تشكيل الهجرة الدولية. " أصبحت الهجرة على مدى العقود القليلة الماضية تتعلق بتنفيذ استراتيجيات عقلانية نفعية لتحقيق أهداف فردية أكثر من كونها بحثًا عن موارد لإعادة إنتاج المجتمع الأصلي. ويحدث هذا التغيير على خلفية العولمة في بناء مشاريع الهجرة. يتم اتخاذ قرار الهجرة في بلد المنشأ، مع الأخذ بعين الاعتبار فرص الاستقرار والتنقل في مناطق الهجرة. لذا، فإن المهاجر الجزائري قبل أن يكون مهاجرًاémigré ، من المحتمل أن يكون مهاجرًا. "un immigré (العلاوي، 2012، ص 42).

وينبغي أن نتذكر أنه باستثناء "النموذج الثلاثي" الذي اقترحه إن الأدبيات المتعلقة بالهجرة الجزائرية (ماري تيراز، Marie-Thérèse Têtu2009 .) لا تزال فقيرة عندما يتعلق الأمر بالتحليل من حيث سلسلة الهجرة. حيث تتم دراسة تاريخ هذه الهجرة من وجهة نظر البلد المضيف وبلد الإقامة أكثر بكثير من وجهة نظر بلد المغادرة، وحتى أقل من وجهة

نظر المغادرة والوصول. في مواجهة هذه العقبة، نقترح إعادة استثمار نموذج عبد المالك الصياد (1977, ص 59)، وهدا للإعادة بناء زوج "الهجرة–الهجرة" من أجل تفسير الأشكال الجديدة للتفاعل بين الهجرة والمغادرة. في مقاربتنا، يعمل زوج "الهجرة–الهجرة" كعامل يهيكل بناء مشروع الهجرة، بقدر ما يتم اتخاذ قرار المغادرة تحت تأثير كل من الظروف التي يعيشها بلد المنشأ وجاذبية الفرص التي يحتمل أن تكون متاحة في بلد الوصول.

فإن التساؤل الجوهري الذي يبرز من ديناميكية الهجرة والذي تطرحه هذه الدراسة هو:

هل الشباب الجزائريون الذين استطاعوا من الوصول إلى الأراضي الأوروبية قد تمكنوا بالفعل من تحقيق الأهداف التي خاطروا بحياتهم من أجلها؟

بعبارة أخرى:

كيف هي وضعية المهاجرين الجزائريين الغير شرعين؟ وهل حققوا ما خاطرو من أجله؟

3- وعليه نقترح الفرضيات الاتية:

الفرضية الأولى:

إن وضعية المهاجرين الجزائريين غير الشرعين مستقرة من خلال تمكنهم من تأسيس أنفسهم وتحقيق شكل من أشكال الإنجاز الشخصي والمهني على الرغم من الصعوبات والتضحيات.

الفرضية الثانية:

إن وضعية المهاجرين الجزائريين غير الشرعين سيئة، قد يواجهون شكلًا جديدًا من أشكال الهشاشة والتهميش وخيبة الأمل، مما يؤدي بهم أحيانًا إلى أوضاع أسوأ من تلك التي فروا منها .

4- أهداف الدراسة:

-فهم الظاهرة ومعرفة الأسباب التي تدفع للهجرة.

-تأثير الهجرة غير الشرعية على أوضاع المهاجرين في أروبا.

-التحديات التي يواجهها المهاجرين الجزائريين الغير شرعيين في أروبا .

-معرفة ما إذا حققوا الغاية التي خاطرو من أجلها.

5- أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية الديمغرافية لهذه الدراسة في ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالفئة الشبابية، التي تُعدّ المحور الأساس في الهرم السكاني الجزائري، وتمثل المورد البشري الأكبر الذي يُفترض أن يكون ركيزة التنمية وبناء المستقبل. فهجرة هذه الفئة بطرق غير نظامية تعني استنزافًا مباشرًا لرأس المال البشري الوطني، وخللًا في التوازن الديمغرافي والاجتماعي، خصوصًا إذا ما علمنا أن غالبية المهاجرين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة.

كما تُساهم هذه الدراسة في رصد التوزيع العمري والنوعي للمهاجرين غير الشرعيين، وتحليل خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، ما يسمح بفهم طبيعة الفئات الأكثر هشاشة وميولًا للهجرة، ويساعد في بناء تصور دقيق حول التحولات الديمغرافية التي قد تطرأ على المجتمع في حال استمرار هذا النزيف البشري.

وبهذا المنظور، لا تكتفي الدراسة برصد ظاهرة اجتماعية معاصرة، بل تسهم أيضًا في تنبيه صناع القرار إلى ضرورة إدماج البعد الديمغرافي في السياسات العمومية، والتخطيط الاستراتيجي للسكان، للحد من ظاهرة هجرة الكفاءات والطاقات الشابة، التي تمثل مستقبل البلاد

6- المنهجية :

دراسة ميدانية حول وضعية المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين تهدف لجمع المعلومات عن طرق منهجية الاستبيان.

نظراً لصعوبة الوصول المباشر إلى المهاجرين غير الشرعيين بحكم وضعهم القانوني ووجودهم في دول أوروبية متعددة، تم الاعتماد على أسلوب غير تقليدي في توزيع الاستبيان، وذلك من خلال الاستعانة بشبكة العلاقات الشخصية. فقد قمت بالتواصل مع عدد من أقاربي المقيمين في أوروبا، والذين سبق لهم الهجرة بطريقة غير نظامية، وطلبت منهم المساعدة في نشر وتوزيع الاستبيان على مهاجرين غير شرعيين يعرفونهم بشكل مباشر.

تم اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي كوسيط أساسي في هذا الإطار، لما توفره من سرعة ومرونة في الوصول إلى أفراد العينة المستهدفة، خاصة في ظل طابعهم المتخفي وتحفظهم على الإدلاء بالمعلومات. وقد مكّن هذا الأسلوب من جمع عدد معتبر من الاستجابات، ساهم في إثراء الجانب الميداني للدراسة وتوفير معطيات نوعية تُعبّر عن واقع هذه الفئة من المهاجرين.

العينة :

تم توزيع استبيانات على العينة المستهدفة 100 شاب مهاجر يمثلون مجتمع البحث والذين هاجروا من بعض ولايات الجزائر بطريقة غير شرعية عن طريق البحر .....أو بعد انتهاء صلاحية تأشيرة سفرهم..

يتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة كالجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى الدراسي، طريقة الهجرة، والمشاكل التي يواجهها المهاجر غير شرعي في أروبا وهل حققوا ما هاجروا من أجله.

انجزت هذه الدراسة خلال هده السنة الدراسية 2024_2025 و تم انجاز الاستمارة في الفترة الزمنية ما بين 2025/01/11 إلى غاية 2025/01/28.

وبعد تحكيمها، تم توزيع الاستمارة على المبحوثين في تاريخ2025/02/10.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، نظراً لكونه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية والسكانية، كونه يسمح بوصف خصائص الفئة المستهدفة وتحليل أبعاد سلوكها ودوافعها. وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال تحليل البيانات الكمية المستقاة من الاستبيانات الموزعة على العينة.

التقنيات المستعملة في الدراسة :

من أجل تنفيذ هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، تم الاعتماد على مجموعة من التقنيات المنهجية التي مكّنت من جمع المعطيات وتحليلها بدقة وموضوعية، وذلك كما يلي:

1. تقنية الاستبيان

لتحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات اللازمة، تم استخدام الاستبيان. يمثل الاستبيان الأداة الأساسية المعتمدة في جمع البيانات من أفراد العينة، وقد صُمم بطريقة تراعي بساطة اللغة ووضوح الأسئلة لضمان سهولة الفهم من قبل المبحوثين. " يعتبر الاستبيان أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في تجميع البيانات والمعلومات من مصادرها. ويعتمد الاستبيان على استنطاق الناس المستهدفين بالبحث من أجل الحصول على إجاباتهم عن الموضوع والتي يتوقع الباحث أنها مفيدة لبحثه وتساعده بالتالي على اختبار فرضياته" (عبد الغني، 2007، ص 61).

وتضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المغلقة وأخرى مفتوحة، موزعة على محاور متعددة تغطي:

- الخصائص الديموغرافية والاجتماعية.
- الوضع الاقتصادي.
- الدوافع الشخصية للهجرة.
- التجربة الميدانية خلال الهجرة (أو محاولتها).
- التطلعات المستقبلية.

تم توزيع الاستبيانات إلكترونيًا عبر الإنترنت Google Form ، خاصة عبر مجموعات شبابية على وسائل التواصل الاجتماعي التي تجمع مهاجرين جزائريين غير شرعيين.

أساليب التحليل

من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس واقع وضعية المهاجرين غير الشرعيين من الشباب الجزائري، تم اعتماد مجموعة من أساليب التحليل الكمي ، وهي كما يلي:

1. التحليل الكمي:

تمت معالجة البيانات الكمية المستخرجة من الاستبيانات باستخدام أساليب إحصائية بسيطة، مثل:

- التكرارات : لحساب عدد الأفراد الذين أجابوا بطريقة معينة.
- النسب المئوية : لبيان حجم كل فئة مقارنة بالعينة الكلية.
- التمثيل البياني : باستخدام الأعمدة والدوائر البيانية لتسهيل فهم النتائج بصريًا.

في بعض المتغيرات اعتمادنا على أسلوب المقارنة بين الفئات (حسب السن، المستوى الدراسي، الجهة الجغرافية...) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات دالة بين فئات مختلفة في توجهاتها نحو الهجرة أو في تجاربها.

7- مفاهيم الدراسة :

تُعد الهجرة غير الشرعية من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة، لاسيما في الدول المغاربية، وعلى رأسها الجزائر. إذ لم تعد الهجرة مجرد تنقّل من مكان إلى آخر، بل أصبحت تعبّر عن أزمات أعمق تمس الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والنفسي، وحتى الوجودي للفرد، خصوصًا في أوساط الشباب. وقد أفرز هذا النوع من الهجرة مصطلحات ومفاهيم متعددة، تختلف دلالاتها باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وعليه نسعى إلى ضبط الإطار المفاهيمي للدراسة، عبر تقديم تعريفات دقيقة للمفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الهجرة غير الشرعية، كمدخل ضروري لفهم الأبعاد النظرية والعملية لهذه الظاهرة. سيتم التطرق إلى مفهوم "الهجرة غير الشرعية" باعتبارها المفهوم المركزي في هذه الدراسة، ثم ننتقل إلى توضيح مصطلحات مرتبطة بها مثل "الحرّاق"، و"المهاجر السري"، لنُبيّن الخلفية الاجتماعية والدلالات التي يحملها كل مصطلح داخل المجتمع الجزائري. كما سيتم التركيز على فئة "الشباب الجزائري"، كونها الفئة الأكثر انخراطًا في هذه الظاهرة، والتي تعكس من خلالها أزمة جيل يسعى للهروب من واقع يراه مسدود الأفق.

1.7- رؤية لغوية واصطلاحية لتعريف الهجرة غير الشرعية:

تُعد الهجرة من المفاهيم متعددة الأبعاد التي تحمل دلالات لغوية واصطلاحية متنوعة. لغويًا، يُشتق مصطلح "الهجرة "من الجذر "هجر"، والذي يدل على الانفصال وترك الشيء، ويُعد ضد الوصل. كما يتقاطع هذا المفهوم مع مصطلحات مثل "التهجّر "الذي يشير إلى القطيع (لإمام محمد بن أبي بكر الرازي، 2003م، ص :368-369) و"المهاجر "الذي يعني المنتقل من أرض إلى أخرى.

في اللغة الإنجليزية، يُقابل هذا المفهوم ثلاثة مصطلحات رئيسية، لكل منها دلالة خاصة:

Migration: يشير إلى عملية الانتقال أو التحرك بشكل عام، سواء داخليًا أو خارجيًا.

Emigration: يُستخدم عند الحديث عن مغادرة الأفراد لوطنهم الأصلي، أي الهجرة من بلد المنشأ إلى الخارج.

Immigration: يُشير إلى دخول الأفراد إلى بلد جديد واستقرارهم فيه، أي الهجرة إلى وطن الاستقبال.(عبد الله عبد الغني غانم ، 2002 ط2 ص15)

مقابل مصطلح الهجرة، استعمل عبد المالك صياد مصطلحين هما : émigration و immigration فالمصطلح الأول يمكن ترجمته إلى الهجرة، هو انتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر. أما المصطلح الثاني، و الذي يمكن ترجمته إلى مصطلح الغُرْبة، يعني التواجد والعيش في البلد المُستقبِل. إذن فالهجرة حسب صياد تكون دائما من البلد الأصلي نحو بلد الاستقبال، و تكون غُرْبَةً في بلد مُسْتَقْبِل، فيكون المُنتَقِلُ مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مُغْتَرِبا في بلد مُسْتَقْبِلٍ له.

كما فتعرف الهجرة على أنها "عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من موطنهم الأصلي إلى موطن آخر، نتيجة دوافع وظروف أساسية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية أو تحقيق توازن نفسي واجتماعي وثقافي". (زورو عبدالحميد، 2011-2012 ص13)، وتُعد الهجرة بذلك آلية لإعادة التوازن في النظامين الاجتماعي والثقافي للأفراد والمجتمعات. (عبد القادر القصير، 1969، ص 105).

وتُعد الهجرة غير الشرعية من أخطر أنواع الهجرة وأكثرها إشكالية، إذ تمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر على الدول النامية فحسب، بل تشمل كذلك الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال، تشهد الولايات المتحدة الأمريكية معدلات مرتفعة من المهاجرين غير الشرعيين،

مما يجعلها تواجه تحديات كبيرة في هذا السياق. كما تعاني الدول الأوروبية من موجات هجرة غير شرعية قادمة من عدة مناطق، أبرزها دول آسيا، مثل دول الخليج العربي ودول المشرق، بالإضافة إلى أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت بعض الدول، كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك، وجهات مفضلة للمهاجرين القادمين من دول الجوار. وفي إفريقيا، تسهم الحدود المصطنعة التي خلفها الاستعمار في خلق حواجز أمام القبائل المجاورة، كما هو الحال في دول مثل ساحل العاج، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا.(سامي محمود وأسامة بدير ;2009، ص7)

وأمام التحديات والآثار السلبية الناجمة عن تفاقم هذه الظاهرة، أصبح من الضروري تفعيل التعاون الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة، لمجابهة الهجرة غير الشرعية، استنادًا إلى الالتزامات القانونية الواردة في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة الصادر بالقرار رقم 1545، إضافة إلى ما نصّت عليه الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وقد مرّ مفهوم الهجرة غير الشرعية بعدة مراحل تطوّر في الأدبيات القانونية والسياسية، حيث كان يُطلق في البداية مصطلح "الهجرة غير الموثقة" ، ثم تطور المفهوم ليُصبح "الهجرة غير الشرعية"(Aviva Chomsky, 2014 p20).

قبل أن يُربط لاحقًا بمفاهيم الأمن البشري والأمن القومي، ويأخذ منحى أكثر خطورة عند اقترانه بمصطلحات مثل "الاتجار بالبشر" و"الجريمة المنظمة العابرة للحدود".(سحر مصطفى حافظ 2003م ص47)

كما تعددت التسميات المرتبطة بهذا النوع من الهجرة، حيث يُطلق عليها "الهجرة السرية"، "الهجرة غير القانونية"، "الهجرة غير النظامية"، وكلها تشير إلى ذات الظاهرة. ويُمكن تعريف الهجرة غير الشرعية في إطار الأدبيات القانونية بأنها:

"محاولة الدخول غير المشروع لشخص إلى إقليم دولة أخرى، دون الالتزام بالشروط المطلوبة للدخول النظامي لتلك الدولة." (سحر مصطفى 2013 ص47)

أما تعريف الأمم المتحدة للهجرة غير الشرعية، فهو:

"الدخول غير المنظَّم لفرد من دولة إلى أخرى عبر البر أو البحر أو الجو، دون الحصول على أي شكل من تصاريح الإقامة، سواء كانت دائمة أو مؤقتة، وبما لا يحترم المتطلبات القانونية لعبور حدود الدولة المستقبِلة."(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،2010، ص هـ)

كما يُمكن النظر إلى الهجرة غير الشرعية من الناحية الإجرائية على أنها: "الهجرة غير الموثقة أو الاتجار بالبشر، حيث ينتقل الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر بحثًا عن فرص أفضل للعيش، سواء اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو دينيًا، وتتبدل حالتهم الاجتماعية نتيجة لذلك، كأن يتغير مستواهم الطبقي أو نوع مهنتهم." (د، سحر مصطفى حافظ، 2013 ص47). ورغم تعدد التعاريف، فإنها تشترك في مضمون واحد يعكس خطورة الظاهرة وتعقيدها. وبالنظر إلى أنواع المهاجرين غير الشرعيين، يمكن تصنيفهم كما يلي:(عادل أبو بكر الطلحى ص:8)

الأفراد الذين يعبرون الحدود خلسة عبر وسائل النقل مثل القطارات أو السيارات أو القوارب.

القادمون بتأشيرة مؤقتة للسياحة أو العلاج والذين يمددون إقامتهم بشكل غير قانوني.

من يستخدمون وثائق مزورة لدخول البلاد.

من يطلبون اللجوء ثم لا يغادرون الدولة بعد رفض طلبهم.

من يدخلون دولة بشكل قانوني، ثم يتسللون عبر حدودها إلى دولة أخرى.

ويمكن في ضوء ما سبق تعريف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المهاجِر منها بأنها:

"خروج المواطن من إقليم دولته بشكل غير مشروع، سواء عبر منافذ غير رسمية، أو عبر منفذ رسمي باستخدام وثائق مزيفة، أو عن طريق التخفي لتجنب الرقابة."(حمدي شعبان،4 ص) .

2.7-الشباب :

يمثل الشباب فئة اجتماعية تتميز بالحيوية والنشاط، ولها دور مهم في بناء المجتمع. يُنظر إليهم على أنهم في مرحلة عمرية تجمع بين القوة البدنية والنضج العقلي، مما يتيح لهم القدرة على العمل والإنتاج والمشاركة الفعالة في مختلف مجالات الحياة. وتُعد هذه المرحلة من العمر من أهم الفترات التي يُمكن للفرد فيها تحقيق طموحاته وأهدافه.(تقرير هيئة التدريس 2006 ص113). كما انه يحب التواكب مع العولمة و التطور، و أن يحضى بمستوى اقتصادي و اجتماعي أرقى .

3.7-الحراق :

يُعد مصطلح "الحراق" من المفاهيم التي برزت بقوة في الخطاب العام الجزائري خلال العقود الأخيرة، ليتحول من تعبير عامي إلى مصطلح دالّ على ظاهرة اجتماعية ديموغرافية ذات أبعاد إنسانية واقتصادية وسياسية.

مصطلح "الحراق"، كما يُتداول شعبيًا، مشتق من الفعل "حرق"، وهو يُطلق على الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير قانونية، وغالبًا عبر البحر، دون جواز سفر أو تأشيرة، بهدف الوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط بحثًا عن واقع بديل.

وفقًا لما أورده سليمان بن داوود في مؤلفه(2008) " Harragas, ces éternels incompris"، فإن لفظ "الحراق" يحمل دلالة رمزية، إذ يشير إلى من "يحرق" الحدود والحواجز، سواء كانت جغرافية، قانونية أو حتى اجتماعية، محاولًا اختراق النظام القائم بحثًا عن فرصة للكرامة والعيش الكريم. ويرى الكاتب أن هذه التسمية ترتبط أيضًا بفعل "حرق أوراق الهوية"، كرمز لرفض ماضٍ أليم والانعتاق من واقع يراه صاحبه مسدود الأفق. (سليمان بن داود 2008 ص 87)

أما الاجتماعي الجزائري ناصر جابي (2008)، فيعتبر أن "الحراق" يمثل لغة احتجاج شبابية، انطلقت من الشارع وفرضت نفسها على وسائل الإعلام والخطاب السياسي الرسمي، لتصبح عنوانًا لمرحلة، ومفهومًا مفتوحًا على أزمات أعمق تتعلق بالانتماء والهوية والعدالة الاجتماعية. (الأستاذ ناصر جابي، 2008). وعليه، فإن مصطلح "الحراق" لا يمكن اختزاله في معناه اللغوي أو القانوني فقط، بل هو تعبير مكثف عن احتقان اجتماعي، ونزيف ديموغرافي، وإحباط فردي وجماعي، يجعل من الهجرة غير الشرعية خيارًا وجوديًا أكثر منه قرارًا عقلانيًا، وهو ما يبرر أهمية تناوله كظاهرة مركبة ضمن هذا العمل البحثي

4.7-تعريف المهاجر السري "الغير نظامي ":

يُقصد بالمهاجر غير الشرعي أو ما يُعرف أيضًا بالمهاجر "غير النظامي"، ذلك الشخص الذي ينتقل من بلده الأصلي إلى بلد آخر دون التقيّد بالإجراءات القانونية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية أو الاتفاقيات الدولية التي تنظم حركة التنقل والهجرة بين الدول. ووفقًا لتعريف **خليل علي أبو جراد (2019، ص75)**، فإن المهاجر غير النظامي هو: ″شخص لا يحمل إذنًا قانونيًا للبقاء في دولة مضيفة، أو دخل إليها دون الحصول على الوثائق اللازمة التي تخوّله الإقامة بشكل قانوني.″

وفي السياق ذاته، يُعرّف **المكتب الدولي للعمل** المهاجر غير الشرعي بأنه كل شخص يوجد على إقليم دولة ما بشكل يُخالف الشروط التي تنظم الدخول والإقامة، سواء على المستوى الداخلي (القانون الوطني) أو الخارجي (الاتفاقيات الدولية). وتُعد أبرز خصائص هذه الفئة كما وردت لدى **رمية مرزوق (2020، ص46):**

- شخص يعبر حدود الدولة خلسة، متجاوزًا أنظمة الرقابة الحدودية.
- أو يدخل بطرق قانونية، لكنه **يتجاوز المدة القانونية المسموح بها**، فيتحول تلقائيًا إلى مهاجر غير شرعي بعد انتهاء صلاحية وثائق إقامته.

ومن خلال هذه التعريفات، يمكن القول إن "**المهاجر غير الشرعي**"هو في جوهره **شخص يوجد خارج الإطار القانوني للدولة المضيفة**، سواء بسبب دخوله الخفي أو بسبب تغيّر وضعيته القانونية بعد الوصول. وفي السياق الجزائري، كثيرًا ما يُطلق عليه اصطلاحًا اسم "**الحراق**"، في إشارة إلى اختياره كسر القواعد واللوائح القانونية التي تحكم الهجرة، سواء من منطلق الحاجة أو الهروب من واقع اجتماعي واقتصادي مأزوم.غير أن التعامل مع هذا المفهوم يجب ألا يقتصر على البعد القانوني أو الإجرائي، بل ينبغي أخذه في إطاره **الإنساني والديموغرافي** أيضًا، باعتباره يعكس أزمة شباب يشعر بالاغتراب داخل وطنه، فيبحث عن تحقيق الذات عبر أبواب خلفية، لا لشيء سوى لغياب الأبواب الأمامية.

خلاصة :

جاء هذا الفصل ليضع الأساس المفاهيمي والنظري لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال تحليل المصطلحات المرتبطة بها لغويًا واصطلاحًا، وتسليط الضوء على مفاهيم مثل: المهاجر السري، الحراق، الشباب، وهي مفاتيح ضرورية لفهم السياق العام الذي تدور فيه الظاهرة. في بعدها اللغوي، تحيل كلمة "الهجرة" إلى فعل الانفصال والابتعاد، وهو في ذاته فعلٌ يحمل دلالة نفسية عميقة تنبئ بقرار صعب يُقدم عليه الإنسان هربًا من واقعٍ ضاغط. أما على المستوى الاصطلاحي، فتتداخل معاني "الهجرة" في الأدبيات الدولية لتُميّز بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية، بين الهجرة الشرعية وتلك التي تتم خارج الأطر القانونية، وهي ما يعرف اصطلاحًا بالهجرة غير الشرعية أو السرية.

يتناول الفصل مفهوم الهجرة غير الشرعية باعتباره ظاهرة عالمية مركّبة، تعبر عن أزمات داخلية تعيشها البلدان الأصلية، في مقابل انسداد في سياسات الهجرة في الدول المستقبلة. وتشير المقاربات الحديثة إلى أن هذه الظاهرة لم تعد فقط مسألة أمنية أو قانونية، بل تحوّلت إلى قضية إنسانية، ترتبط بالأمن الإنساني والعدالة الاجتماعية وحق الإنسان في العيش الكريم.

في هذا السياق، برز مصطلح "الحراق" كعلامة لغوية واجتماعية في الجزائر، يعبّر عن شكل من أشكال الاحتجاج الصامت. فـ"الحراق" ليس فقط من يعبر البحر بلا وثائق، بل هو من "يحرق" كل الجسور بينه وبين واقع يرفضه، ليبحث عن ذات جديدة على ضفاف المجهول. ومع مرور الوقت، تحوّل هذا المصطلح الشعبي إلى مرآة تعكس يأس شريحة واسعة من الشباب، وتحوّله إلى مفهوم سوسيولوجي له دلالاته العميقة.

أما **الشباب**، موضوع هذه الظاهرة، فهو في الغالب شاب في مقتبل العمر، ينتمي إلى الفئة العاملة من السكان، ويحمل طموحات مشروعة في حياة أفضل، لكنه يصطدم بواقع

اجتماعي واقتصادي يغلق في وجهه آفاق الأمل، ما يدفعه إلى اختيار طرق غير قانونية لتحقيق ذاته. فيصبح "الحراق" نموذجًا لشاب يائس لا يرى في وطنه مساحة لتحقيق الكرامة أو الاستقرار.

واستكمالًا لهذه المفاهيم، يناقش الفصل تعريف "المهاجر السري" أو "غير النظامي"، من منطلقات قانونية وإنسانية، مبرزًا الفروق الدقيقة بين الأشكال المختلفة للهجرة غير الشرعية، وظروف نشأتها، والأطر القانونية والدولية التي تنظّم التعامل معها. ويدعو الفصل إلى تجاوز النظرة العقابية للمهاجر غير الشرعي، نحو فهم أكثر شمولًا يأخذ بعين الاعتبار السياق الإنساني والديموغرافي الذي أنتج الظاهرة. كدلك جاء هذا الفصل ليبيّن أن الهجرة غير الشرعية ليست فقط عبورًا للحدود، بل هي انعكاس لعبور داخلي أعمق، من الأمل إلى اليأس، ومن الحلم إلى المغامرة، ومن الانتماء إلى القطيعة. وهي، قبل أن تكون خرقًا للقانون، تجسيد لصراع وجودي يخوضه الشباب الجزائري بين مطرقة الإقصاء وسندان البحث عن الكرامة في عالم لا يعترف إلا بمن يحمل وثيقة مرور.

الفصل الثاني:

الهجرة غير الشرعية الأسباب و الأثار

تمهيد :

لقد أصبحت الهجرة غير الشرعية، خلال العقود الأخيرة، من أبرز الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي على حد سواء، لما لها من تداعيات متشابكة تمس كرامة الإنسان وحقوقه، وتثير أسئلة عميقة حول العدالة الاجتماعية والتنمية والحرمان. في ظل واقع تتراكم فيه الإحباطات وتتقلص فيه الآفاق، يتحوّل الحلم الفردي بالهجرة إلى خيار جماعي محفوف بالمخاطر.

وانطلاقًا من هذا التوصيف العام للظاهرة، يهدف هذا الفصل إلى التعمق في تشريح البنية الداخلية للهجرة غير الشرعية من خلال عرض أنواعها الرئيسية، وفهم الأسباب المعقّدة التي تدفع الأفراد إلى ركوب المجهول، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ثم تحليل الآثار المتعددة التي تنتج عنها سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات أو الدول.

بهذا المنظور، لا يتناول هذا الفصل الهجرة غير الشرعية كأرقام جامدة أو مسارات عبور فقط، بل كفعل اجتماعي يعكس عمق الأزمات ويكشف عن هشاشة السياسات الوطنية والدولية، ويُظهر إلى أي حدّ قد يلجأ الإنسان إلى التضحية بحياته مقابل فرصة للكرامة والعيش الأفضل. فالتحليل هنا لا يهدف فقط إلى الفهم، بل إلى الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة، وإبراز الطابع الإنساني المأساوي الذي يطبعها، خاصة في أوساط الشباب.

1-نبذة عن تاريخ الهجرة غير الشرعية :

الهجرة غير الشرعية ليست ظاهرة حديثة، بل بدأت تظهر في مناطق جنوب شرق آسيا مثل فيتنام ولاوس، ثم توسعت لتشمل هجرة الأفارقة. (مقابلة الأستاذ ناصر جابي،2008-2009)، وفيما يخص أوروبا، فقد ظهرت هذه الظاهرة بين ثلاثينيات وستينيات القرن الماضي، ورغم الحاجة الماسة إلى اليد العاملة في ذلك الوقت، فإن العديد من الدول الأوروبية لم تفرض قوانين لتجريم الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها.

أما في الجزائر، فلا يمكن تحديد بداية دقيقة لهذه الظاهرة بسبب طبيعتها السرية وغير القانونية، ولكن يمكن الإشارة إلى أن الجزائر شهدت نوعًا من الهجرة غير الشرعية، التي يطلق عليها "الحراقة"، منذ فترة طويلة. وتعود أولى حالات هذه الظاهرة إلى عام 1926، حينما ركب أربعون شخصًا على باخرة من سيدي فرج باتجاه ميناء مرسيليا، حيث تم إخفاؤهم في مخازن الفحم على متن السفينة لئلا يلاحظهم الطاقم الفرنسي. (عيسى بن ناصر 2007/12/21، ص 18)

ولكن الرحلة طالت في بحر هائج، ما أدى إلى احتراق الفحم ووفاة بعضهم، بينما نجى 16 شخصًا منهم. وعند وصولهم إلى ميناء مرسيليا، تم اكتشافهم ومحاكمتهم من قبل السلطات الفرنسية وفق قانون خاص، وتم فرض عقوبات ثقيلة عليهم. وقد أثار هذا الحدث جدلاً واسعًا في الأوساط الفرنسية، حيث طالب البعض بمعاقبتهم بينما اعترض آخرون بحجة أن الجزائريين كانوا جزءًا من فرنسا. (بن براهم 2008/04/22)

وقد تناولت أسبوعية *الشهاب* تفاصيل هذه المأساة، بينما كتب الشاعر محمد العيد آل خليفة قصيدة طويلة أطلق عليها اسم "في ذمة التاريخ"، حيث بكى فيها ضحايا الهجرة غير الشرعية، مشيرًا إلى معاناة المهاجرين في البحر. ومن أبيات القصيدة: وقالوا إن في باريس عيشا يروق غضاضة ويلذ طيبا جسوم في سفينة مجد لا تتعاني تحته الغاز الرهبا (عيسى

بن ناصر، ص18). ورغم هذه المأساة، استمرت الهجرة غير الشرعية في الجزائر بأشكال متعددة، حيث عمد العديد من الشباب إلى ركوب البحر على متن زوارق خشبية، متجهين من السواحل الشرقية والغربية للبحث عن حياة أفضل في الضفة الأخرى. وقد شهدت هذه الظاهرة تحولًا خطيرًا، حيث أصبح الحراقة في عام 2007 مهددين بالموت على يد الحيتان في البحر، وهي مأساة تشابهت نهاياتها مع حوادث سابقة من الموت أو الفقد.

ومع مرور الوقت، انتقلت هذه الظاهرة من المغرب إلى الجزائر، بعد تشديد الخناق على مضيق جبل طارق، وأحداث سبتة ومليلية، لتصل إلى السواحل الغربية الجزائرية مثل بني صاف، عين تموشنت، ووهران، ثم انتقلت إلى السواحل الشرقية في عنابة، القالة، وسكيكدة. وأصبحت هذه الهجرة تمثل دراما إنسانية حقيقية، حيث أصبح البحث عن الحياة يعني في كثير من الأحيان الوقوع في الأسر أو السجن أو الموت في مياه البحر المتوسط، التي تحولت إلى قبر كبير للمهاجرين.(على حوات، ص 63).

وعليه يبقى اعتبار عبد المالك صياد لظاهرة هجرة الجزائريين إلى فرنسا مثالا من خلال دراساته و تحليلاته لها، هو الذي يجعل الانتقال بها إلى السياق السوسيولوجي ممكنا لتكون نموذجا لدراسة هجرات أخرى تختلف زمانا و مكانا و ثقافة مع احتفاظ كل هجرة بخصوصياتها. يكتب عالم الاجتماع الفرنسي كريستيان دي مونتليبار : "إذا بقيت تحاليل صياد صحيحة، فإنه يعتبر بلا شك، من بين كل السوسيولوجيين الذي اشتغلوا حول الهجرة، الذي عرف كيف يدفع، إلى أبعد حد، التحاليل حول حالة خاصة وهي هجرة الجزائريين، ليبرهن بفهم واضح كل الأشكال، مبيّنا كذلك أن تعميق حالة واحدة يُمكّن من بلوغ الشكل العالمي. بالفعل لا أحد فكّر أحسن من صياد في المظاهر المتعددة لفعل الهجرة، وبيّن أن الهجرة والغربة هما وجهان لوضعية واحدة حيث تنتج كل الخاصيات الاجتماعية للمهاجرين/المغتربين" (صياد، 1973 ، ص52) .

2-النظريات المفكرة للهجرة غير الشرعية :

هناك العديد من النماذج والأطر التحليلية التي تهدف إلى تقديم تفسيرات شاملة لظاهرة الهجرة وحركة الأفراد، وذلك من خلال مقاربات مختلفة تشمل مجالات الاقتصاد، والأمن الاجتماعي، والجغرافيا.

أ- النظرية النيوكلاسيكية:

ترتبط بداية هذه النظرية بنموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج "الذي اقترحه لويس، حيث حاول تقديم تفسير لظاهرة الهجرة. وقد أكدت الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد كعامل رئيسي يسهم في تحسين الظروف الاقتصادية للمهاجر مقارنة ببلاده الأصلية. وفقًا للتحليل النيوكلاسيكي، يعتمد اتخاذ قرار الهجرة على المفاضلة بين الفوائد والتكاليف، مع التركيز على تعظيم المنفعة بأقل التكاليف. في هذا السياق، تعتبر الهجرة استثمارًا قادرًا على تحقيق فائض إيجابي، وذلك من خلال الفارق بين الدخل المتحقق في بلدان الأصل والدخل المتوقع في بلد الاستقبال، مع احتساب نفقات النقل والتنقل.

ب- النظرية التبعية:

تسعى هذه النظرية إلى تفسير الهجرة ضمن إطار النظام الرأسمالي العالمي الذي يتألف من دول مركزية صناعية متقدمة ودول محيطية متخلفة. العلاقة بين هاتين المجموعتين غير متكافئة، مما يؤدي إلى تبعية الدول المحيطية للمركز. وفقًا لهذه النظرية، تُعتبر الهجرة شكلًا من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، حيث يتفاقم عدم التساوي في الأجور ومستويات المعيشة بين الأفراد في كلا الجانبين. وتعتبر الهجرة عاملًا أساسيًا لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات. إذ يُنظر إلى الهجرة في هذا السياق كجزء من عملية توسع النظام الرأسمالي نحو الدول المحيطية واختراق اقتصاداتها، مما يجعلها أكثر تبعية مع مرور الوقت، في ظل عدم قدرة أسواق دول المحيط على المنافسة.

ج-النظرية الاجتماعية:

علم اجتماع الهجرة هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة، الذي بدأ في الظهور في مطلع القرن العشرين مع مدرسة شيكاغو، وتطور في أوروبا في السبعينات. يدرس هذا المجال آثار وصول المهاجرين على المجتمعات المضيفة، بالإضافة إلى مجموعة المشاكل التي يسببها عدم الاندماج. يركز هذا الاتجاه النظري على دراسة وضعية الشباب المهاجرين، وما يواجهونه من مشكلات تتعلق بالاستغلال، والتمييز الاجتماعي والثقافي. كما يسلط الضوء على كفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، وتقديم مطالبهم للحصول على حقوقهم، فضلاً عن التنظيمات التي تدافع عنهم مثل جمعيات حقوق الإنسان.

في الماضي، كانت الهجرة تتم دون قيود، خصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت أوروبا بحاجة إلى يد عاملة لتعويض الأضرار الناتجة عن الحرب. ولكن مع توقيع اتفاقية شنغن وتشديد شروط الحصول على التأشيرات للهجرة القانونية، فتحت هذه القيود باب الهجرة غير الشرعية أمام الراغبين في الهجرة. يقدر عدد المهاجرين في العالم بنحو 2.4 مليار شخص، أي ما يعادل 31% من سكان العالم، منهم حوالي 37 مليون شخص هاجروا من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. كما يشكل المهاجرون من الدول ذات المستوى المتشابه من حيث التطور نحو 20% من إجمالي المهاجرين، بينما يمثل المهاجرون من الدول المتقدمة إلى الدول النامية 3%.(على عبد الرزاق حلبي، 1984ص 146).

3-أنواع الهجرة :

تنقسم الهجرة غير الشرعية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، تختلف باختلاف طرق العبور وظروف كل منطقة:

1. الهجرة غير الشرعية البرّية:

يقصد بها تلك التي تتم عبر اجتياز الحدود البرّية بين الدول دون المرور عبر المعابر الرسمية. من أبرز الأمثلة عليها، التسلسل من بعض الدول الإفريقية إلى كلّ من ليبيا والأردن، حيث تُستغل هذه المسارات للوصول إلى دول أوروبية مطلّة على حوض البحر الأبيض المتوسط كمالطا، اليونان، وإيطاليا. أما من خلال الأراضي الأردنية أو السورية، فإن الوجهات تكون عادة نحو تركيا أو قبرص.

تشير إحصائيات صادرة عن وزارة الداخلية الإسبانية في مطلع سنة 2017 إلى تراجع ملموس في أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين نجحوا في الوصول إلى إسبانيا، سواء عبر البحر أو من خلال تجاوز السياج الحدودي لمدينة مليلية. فبين شهري يناير وسبتمبر من عام 2016، بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى إسبانيا حوالي 9086 شخصًا، مقارنة بـ 11,500 شخص خلال نفس الفترة من سنة 2015، أي بانخفاض يُقدّر بحوالي 21%.

من جهة أخرى، أفادت فرقة مكافحة الهجرة السرية بمدينة طنجة أنها ضبطت 68 محاولة تهريب سري خلال الأربعة أشهر الأخيرة من عام 2016، عبر اختباء مهاجرين داخل شاحنات. بينما كان عدد الحالات المضبوطة في نفس الفترة من عام 2015 يتجاوز 102 حالة. وتُعد هذه الطريقة شديدة الخطورة والتعقيد، ما يفسّر تراجع استخدامها.

2. الهجرة غير الشرعية البحرية:

تُعتبر الهجرة عبر البحر من أكثر الطرق شيوعًا، رغم ما تنطوي عليه من مخاطر جسيمة. في مراحلها الأولى، كانت تعتمد على التنسيق الفردي بين المهاجر وربان السفينة بهدف الوصول إلى إحدى الدول الأوروبية. ومع ازدياد أعداد الراغبين في الهجرة، نشأت شبكات تهريب منظمة تنشط خصوصًا في مناطق جنوب شرق آسيا، أمريكا الوسطى، البلقان،

وشمال إفريقيا، حيث أصبحت الهجرة عبر البحر تجارة غير قانونية مربحة تستغل أوضاع الراغبين في تحسين أوضاعهم المعيشية.

وتتنوّع طرق التهريب البحري، بدءًا من القوارب الصغيرة التي تتجه نحو قبرص، مالطا، اليونان أو إيطاليا، وصولًا إلى سفن كبيرة تنقل عشرات المهاجرين في ظروف إنسانية سيئة.

3. الهجرة غير الشرعية الجوية:

تُعدّ الهجرة غير الشرعية عن طريق الجوّ من أكثر الأساليب أمنًا، لكنها أيضًا الأكثر تعقيدًا. وتتمثل في استخدام جواز سفر لشخص أوروبي يشبه المهاجر في المظهر، يُرسل إليه عن طريق شبكات تهريب منظمة، ويقوم بالسفر به جوًا. وفي حال انكشاف الأمر من قبل السلطات في المطار، يتم إرجاع المهاجر فورًا، خاصة إن أبلغ صاحب الجواز الحقيقي عن فقدانه.

وتكمن صعوبة هذه الطريقة في ندرة وجود تشابه دقيق بين المهاجر وصاحب الجواز، بالإضافة إلى التشديد الأمني الكبير في المطارات، حيث تُعدّ نقاط العبور الجوية من أكثر الأماكن مراقبة نظرًا لحساسيتها، وتُجهّز بأنظمة متطورة مثل أجهزة كشف المعادن والسكانير لتفادي أي خروقات.

لهذا السبب، تُعتبر الهجرة غير الشرعية عبر المطارات شبه معدومة، وتنحصر في حالات تزوير وثائق السفر كجوازات السفر أو بطاقات الإقامة، وهي حالات تُتابع بشكل صارم من طرف مصالح شرطة الحدود. (عربي، و أخرون، 2009 الجزائر ص 46)

4-أسباب الهجرة غير الشرعية :

تتعدد العوامل والدوافع التي تقف خلف تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ يجد العديد من الأفراد أنفسهم مضطرين لمغادرة أوطانهم بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانعدام الأمن السياسي، في ظل تعقيد الإجراءات القانونية للهجرة وتقييد الدول المضيفة لسياسات الدخول حفاظاً على أمنها وحدودها. هذا الواقع دفع كثيراً من الشباب نحو سلوك طرق غير نظامية للهجرة، في ظل غياب المسالك القانونية التي تتيح لهم بلوغ البلدان التي يأملون أن تتحسن فيها أوضاعهم المعيشية.

أولا:الأسباب الديمغرافية:

تُعد العوامل الديموغرافية من المحركات الخفية والمهمة وراء تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، لاسيما من بلدان الجنوب نحو بلدان الشمال. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أعمار سكان الدول المستقبِلة، وتراجع معدلات الولادة، مما يؤدي إلى خلل في التركيبة السكانية وحاجة متزايدة إلى اليد العاملة، خاصة في قطاعات تتطلب مجهودًا بدنيًا كالفلاحة والبناء والخدمات الاجتماعية. فقد بلغ متوسط عمر الأوروبيين نحو 41 عامًا، ويُتوقع أن تصل نسبة من تزيد أعمارهم عن 65 عامًا إلى حوالي 28% بحلول سنة 2050، مقارنة بنسبة 20% في عام 2000.
أمام هذا النقص، تصبح فئة الشباب في الدول النامية هدفًا رئيسًا لشبكات الهجرة غير النظامية، التي تعمل على نقل اليد العاملة بشكل غير قانوني نحو هذه الدول، خاصة في ظل العجز الديموغرافي الذي تعانيه أوروبا (حوحو، 2021، ص 89).

ومن هذا المنطلق، فإن الواقع الديموغرافي في دول الشمال يعزز من احتمالية تدفقات هجرة جديدة، خاصة في ظل ما خلّفته جائحة كورونا من تأثيرات على سوق العمل، مقابل ارتفاع معدلات البطالة في بلدان الأصل، وهو ما يغذي دافع الهجرة غير النظامية.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية:

تُعدّ الأسباب الاقتصادية من أبرز العوامل المساهمة في تصاعد موجات الهجرة غير الشرعية، حيث تشكل البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة مراكز جذب للمهاجرين الطامحين لحياة كريمة يفتقدونها في أوطانهم. فالانحدار في مستويات المعيشة، وسوء الخدمات الأساسية، والإخفاق في تحقيق تنمية اقتصادية فعّالة، كلها أسباب تؤدي إلى شعور الأفراد بانعدام الأمان الاقتصادي.

وتُعدّ البطالة عنصراً جوهرياً في هذا السياق، إذ لا يستطيع الأفراد ضمان الحد الأدنى من الدخل، مما يجعل الحصول على وظيفة لا يعني بالضرورة الخروج من دائرة الفقر، خصوصاً في الدول الإفريقية التي تعاني من نسب بطالة مرتفعة رغم ارتفاع معدلات التمدرس. فالمفارقة تكمن في تزايد أعداد حاملي الشهادات دون أن يقابل ذلك توسع في سوق العمل، مما ولّد حالة من فقدان الثقة في المؤسسة التعليمية كوسيلة لتحقيق المستقبل.(منصوري رؤوف، 2014،2013، ص82،)

ومع استمرار هذه الأوضاع، يصبح الحلم بالهجرة حلاً جذاباً، خاصة مع ما توفره الدول المتقدمة من إغراءات مادية، وبيئة حاضنة للكفاءات والبحث العلمي. كما أن التباين في الأجور بين بلدان المنشأ والوجهات المقصودة يُعد عاملاً حاسماً في اتخاذ قرار الهجرة.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية:

إلى جانب العوامل الاقتصادية، تلعب الظروف الاجتماعية دوراً مهماً في دفع الأفراد للهجرة، إذ تتفاعل الأزمات الاقتصادية مع مظاهر الإقصاء والتهميش الاجتماعي. فالفقر، وانخفاض مستوى العيش، وغياب العدالة الاجتماعية، كلها تؤثر سلباً في نفسية الأفراد، وتولد لديهم

شعوراً بالإحباط والرغبة في الهروب من الواقع. (مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية ،2014، ص 7).

ويُنظر للهجرة في هذا السياق كوسيلة لتحسين المكانة الاجتماعية وتحقيق الذات، حتى لو كان ذلك عبر أعمال متواضعة أو ظروف معيشية قاسية في الخارج، مادام الأمل قائماً في توفير المال اللازم للزواج أو بناء مشروع صغير بعد العودة.

وتتجلى مظاهر الفقر، وفقاً للمواثيق الدولية، في الافتقار للدخل، وسوء الخدمات الصحية والتعليمية، وغياب السكن اللائق، وهي عوامل تخلق بيئة طاردة تدفع بالشباب نحو الهجرة السرية كحل للهروب من واقع قاهر يفتقر إلى الكرامة والعدالة.

رابعا: الأسباب السياسية والأمنية:

تلعب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة دوراً بارزاً في تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية، لا سيما منذ تسعينيات القرن الماضي. فقد أدت النزاعات المسلحة، والحروب الأهلية، والاضطهاد السياسي والديني، إلى فرار أعداد كبيرة من الشباب والقُصّر بحثاً عن بيئة آمنة تضمن لهم الاستقرار والحرية.

ومن المفارقات أن بعض السياسات الأوروبية قد ساهمت، بشكل غير مباشر، في تشجيع هذه الظاهرة، خصوصاً تلك المتعلقة بتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين، والتي خلقت أملاً لدى الكثيرين بأن الوضعية القانونية يمكن تصحيحها لاحقاً، مما دفعهم للمخاطرة بعبور الحدود بطريقة غير مشروعة. (بن حليلو فيصل، 2006–2007، ص 42 و43.)

كما أن القيود المشددة على الهجرة النظامية، وإغلاق قنوات الهجرة القانونية، دفعت العديد من الشبكات الإجرامية للمتاجرة بالبشر واستغلال طموحات الشباب، محولة بذلك الهجرة غير الشرعية إلى تجارة مربحة.

5-أثار الهجرة غير شرعية:

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للهجرة (المشروعة وغير المشروعة)

أولاً: الأثار الاقتصادية:

تمثل الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد، ذات آثار اقتصادية متباينة بين الإيجاب والسلب، سواء على الدول المستقبلة أو المصدرة للمهاجرين وعلى رأسها الدول الأوروبية التي تُعد الوجهة الأولى للمهاجرين غير النظاميين القادمين من شمال إفريقيا، بالإضافة إلى الهجرة عبر الحدود الأمريكية-المكسيكية، ودول الخليج العربي التي تشهد بدورها تدفقات مماثلة. وقد ترتّب عن هذه الظاهرة آثار سلبية متعددة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تصاعد الاهتمام الدولي بهذه الإشكالية، حيث كثّفت الدول الأوروبية جهودها لمواجهة الأعداد المتزايدة من المهاجرين، معتبرة هذه الظاهرة مصدر تهديد للاستقرار الاجتماعي والثقافي. فبدأت بتشديد السياسات والتشريعات للحد من تدفق المهاجرين، كما هو الحال في فرنسا التي تبنّت قوانين تهدف إلى تنظيم الهجرة وضمان إدماج الأسر المهاجرة. وعلى الصعيد الدولي، أولت منظمة الأمم المتحدة اهتمامًا خاصًا بهذه الظاهرة، حيث أصدرت تقارير متخصصة تسلّط الضوء على أبعادها الإنسانية والاجتماعية على الدول المستقبلة: من الناحية الإيجابية، تشكل اليد العاملة المهاجرة قوة إنتاجية فعالة أسهمت في تنشيط الاقتصاد المحلي واستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل، مما ساهم في رفع الناتج المحلي وزيادة مستويات الرفاه. غير أن هذه المكاسب لا تخلو من تبعات سلبية، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين الأصليين نتيجة المنافسة على فرص العمل، لا سيما في ظل تمتع بعض المهاجرين بمهارات مهنية عالية. (بيومي حجازي، 2008، ص2)

ومع تزايد التيارات المعادية للهجرة، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت النظرة إلى المهاجرين تتسم بالريبة والعداء، ما دفع بعض الحكومات إلى تشديد الإجراءات تجاههم وحرمانهم من بعض الحقوق.

أ. على الدول المصدرة: تتمثل أبرز الإيجابيات في تدفق التحويلات المالية من المهاجرين، والتي تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتحسين مستوى المعيشة. وتشير بعض التقارير إلى أن حجم هذه التحويلات بلغ عام 2005 حوالي 2000 مليار دولار، دون احتساب التحويلات غير الرسمية التي قد تضاعف هذا الرقم.

إلا أن لهذه الظاهرة سلبيات لا يستهان بها، مثل نزيف الكفاءات والمهارات، وارتفاع تكاليف الأجور بسبب ندرة اليد العاملة، إلى جانب إحباط القوى العاملة المحلية التي لم تتمكن من الهجرة. كما تُفقد بعض المهاجرين، لا سيما في حالات الهجرة غير الشرعية، مهاراتهم تدريجياً نتيجة مزاولتهم لأعمال غير مناسبة.

كما أن التحويلات المالية قد تساهم في زيادة معدلات التضخم، ولا يتم غالباً توجيهها نحو قطاعات إنتاجية تخدم التنمية المستدامة، بل تذهب للاستهلاك أو الاستثمار العقاري.

ثانياً: الاثار الاجتماعية:

أ. في الدول المستقبلة: تؤدي الهجرة، خاصة غير الشرعية، إلى تغيرات اجتماعية معقدة، منها تفشي ظاهرة الزواج من أجنبيات بهدف تسوية الوضع القانوني، وما يترتب عن ذلك من تفكك أسري ونزاعات حول نسب الأبناء. كما أن تركز الذكور في بعض الأحياء يخلق بيئة خصبة للانحراف والعنف. إلى جانب ظهور ما يُعرف بـ"الأقليات الثقافية"، التي قد تطالب بخصوصية اجتماعية أو سياسية، وقد تستعمل أساليب احتجاجية تصل إلى العنف.

ب. في الدول المصدرة: يسبب غياب المعيل الرئيسي تفكك الأسرة، وضعف الروابط العائلية، وارتفاع معدلات الطلاق. كما تؤثر طبيعة بعض الأعمال الشاقة في الخارج على صحة المهاجرين، لا سيما في ما يخص الخصوبة. ومن الظواهر الأخرى المرتبطة بالهجرة عودة المهاجرين بعادات دخيلة وثقافات غربية، ما يؤدي إلى تغيرات في منظومة القيم الأصلية وتهديد الهوية الثقافية.

ثالثاً: الأثار الأمنية

تشكل الهجرة غير الشرعية تحدياً أمنياً خطيراً لكلا النوعين من الدول، المصدّرة والمستقبلة.

أ. على الدول المستقبلة: تتمثل المخاطر في انتشار الجريمة، مثل السرقة، وترويج المخدرات، والانخراط في الشبكات الإرهابية، خاصة مع إمكانية استغلال الهجرة غير الشرعية لتمرير أسلحة أو إدخال عناصر متطرفة. كما تتزايد ظاهرة الإتجار بالبشر التي تقودها شبكات منظمة تستغل المهاجرين وتعرضهم لأبشع أشكال الاستغلال الجسدي والنفسي.

ب. على الدول المصدرة: تنتشر مكاتب التسفير الوهمية التي تمارس النصب والاحتيال، إلى جانب تصاعد النشاطات غير المشروعة مثل السوق السوداء، وتهريب البضائع، والتلاعب بالعملة. كما تُسجّل ارتفاعات في معدلات الجرائم الاقتصادية المنظمة، ما يعيق التنمية الوطنية ويزيد من هشاشة الوضع الأمني. وفي السياق المغاربي، أشارت التقارير إلى أن الهجرة غير الشرعية أدت إلى تصاعد عمليات التهريب، وانتقال الأمراض، والتأثير في التوازن السكاني.(عثمانالحسنمحمدنور،،2009 ص95).

6-تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

شهد المجتمع الجزائري ظاهرة الهجرة – سواء الشرعية أو غير الشرعية – منذ زمن بعيد، لا سيما خلال الحقبة الاستعمارية. وتؤكد ذلك العديد من الأرشيفات الرسمية(خميسي عيد الحميد ،مصادر التاريخ الإجتماعي و تاريخ الهجرة في الجزائر من القرن18إلى القرن 02،مخبر الدراسات حول حركات الهجرة ،جامعة منتوري ،قسنطينة ،ص 129) مثل الأرشيف الإداري والعسكري بين الجزائر وفرنسا، وأرشيف مصالح العقارات (Domaines)، إضافة إلى أرشيف البلديات والولايات السابقة. كما توثق هذه الظاهرة مذكرات وكتابات الموظفين والعسكريين الفرنسيين، وأرشيف الجيلين الأول والثاني من المهاجرين الجزائريين، إلى جانب أرشيف فدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، ووداية المهاجرين، وكذلك المواد السمعية البصرية للإذاعة والتلفزيون الجزائري خلال الستينيات والسبعينيات.

غير أن هذه الظاهرة شهدت منعطفًا خطيرًا مع تطور الأطر القانونية التي تنظم الهجرة الشرعية، خاصة نحو أوروبا وفرنسا. فقد ساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في الجزائر، خصوصًا خلال أزمة التسعينيات، في تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي باتت تأخذ طابعًا جماعيًا غير منظم، ما جعلها تمثل تهديدًا مباشرًا للبنية الاجتماعية والسياسية للبلاد، خاصة مع استهدافها لفئة الشباب الذين يعانون من التهميش، والبطالة، والمحسوبية، وغيرها من العوائق البنيوية.

وتشير إحصائيات (بالعربي، 2013.) قيادة حرس السواحل الجزائرية إلى إحباط محاولات هجرة غير شرعية لحوالي 1500 شخص خلال سنة 2015. غير أن هذه الأرقام، حسب تصريح الأمين الوطني للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، لا تعكس الحجم الحقيقي للظاهرة، نظرًا لتمكن أعداد كبيرة من الوصول إلى الضفة الأخرى، في حين يلقى آخرون حتفهم في عرض البحر.

وتفيد بيانات المنظمة الدولية للهجرة بأن نحو 970 ألف مهاجر غير شرعي تمكنوا من عبور المتوسط سنة 2015، معظمهم انطلقوا من الشرق الأوسط وإفريقيا(نفس المرجع). بينما تجاوز عدد المهاجرين نحو أوروبا في عام 2016 حدود 180 ألف شخص. وقد تم الكشف عن هذه الأرقام خلال أشغال الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية الذي احتضنته جامعة أدرار(فائزة لعموريبتنظيم من مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.)

أما بخصوص طرق ومعابر الهجرة غير الشرعية من الجزائر، فإنها تتخذ أساسًا الطابع البحري، رغم بُعد المسافة مقارنة بالمغرب مثلًا (عبر مضيق جبل طارق). وتُعد مدينة الغزوات أقرب نقطة جزائرية إلى إسبانيا، حيث تبعد عنها بحوالي 195 كم (أي ما يعادل 105 أميال بحرية). كما تُعد ولاية عنابة أقرب نقطة إلى جزيرة سردينيا الإيطالية، بمسافة تُقدّر بـ245 كم. (صايش عبد المالك ،2013ص103)

وتُعتبر شواطئ مستغانم من أبرز نقاط انطلاق "الحراقة" نحو إسبانيا، بينما تحولت شواطئ سيدي سالم بعنابة منذ 2007 إلى معبر رئيسي نحو سردينيا الإيطالية. وتُخطط هذه الرحلات بعناية وسرية، من خلال شبكات تهريب صغيرة وغير منظمة، غالبًا دون ضمانات حقيقية للنجاح، إذ يُترك للمهاجرين قارب مزود بوقود وبعض المؤن وإرشادات أساسية.(مهدي مبروك، الهجرة السرية بالمغرب العربي :الشباب ،الشبكات ،وثقافة الهروب)،وتستغرق الرحلة عادة ما بين 7 إلى 8 ساعات، باستخدام قوارب صغيرة مزودة بمحركات تتراوح قوتها بين 40 و60 حصانًا، بالإضافة إلى أجهزة تحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية (GPS) وبو بوصلة ملاحية.

وتنتشر موانئ الانطلاق في مناطق غير محروسة مثل: كاب بلون، كاب فالكون، بوسفر بوهران، وبوجزار وتارقة بعين تموشنت، وآفلة والمخلد بتلمسان. ويفضّل بعض المهاجرين

التوجه نحو جزر "جيباس" التابعة للإقليم الجزائري، نظرًا لقربها الجغرافي من ميناء ألميريا الإسباني (72 ميلاً بحرياً).(رمضان ،2009 ص،2)

كما برزت في الآونة الأخيرة طرق جديدة للهجرة، تعتمد على الهجرة الشرعية إلى بعض الدول كتركيا، ثم التسلل لاحقًا إلى دول أوروبا الغربية. حيث ينطلق المهاجرون من أنطاليا التركية إلى جزيرة ساليناس باليونان مقابل 600 يورو، ثم يواصلون طريقهم برًا نحو فرنسا عبر أثينا.

7-الخلاصة:

يتّضح من خلال ما سبق أن الهجرة غير الشرعية تمثّل ظاهرة مركّبة الجذور والتداعيات، تعود بداياتها إلى أزمات تاريخية عاشتها بعض الشعوب، وتطورت لتأخذ أشكالًا مختلفة بحسب تطور الوسائل وحدّة الأزمات. لقد دفعت الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، بفئات واسعة من الأفراد، وعلى رأسهم الشباب، إلى المخاطرة بحياتهم لعبور حدود لا ترحب بهم، أملاً في واقع أفضل.

كما أظهرت الدراسة أن أنواع الهجرة غير النظامية – سواء كانت برية أو بحرية أو جوية – تعكس حجم اليأس الذي يعيشه المهاجرون، ومدى استعدادهم لتحدي الموت في سبيل حياة كريمة. من جهة أخرى، فإنّ لهذه الظاهرة انعكاسات عميقة تطال الدول المستقبلة والدول المصدرة على حدّ سواء، اقتصاديًا، اجتماعيًا وأمنيًا.

في المحصلة، لا يمكن فهم الهجرة غير الشرعية بمعزل عن السياق الإنساني الذي تولّدت فيه، فهي ليست مجرد خرق للقوانين، بل ردّ فعل على واقع يشعر فيه الإنسان باللاجدوى، ويفقد فيه الثقة في الأرض التي ولد فيها.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي :

عرض نتائج الدراسة الميدانية

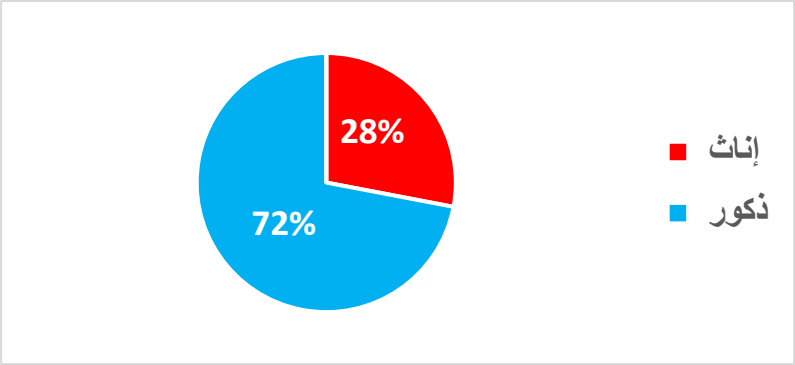
تمهيد :

يهدف هذا الفصل إلى عرض مختلف النتائج التي تحصلنا عليها في البحث الميداني من خلال إستبيان على منصة googel forms و بالتالي يتم عرض الجداول و الرسومات البيانية و التي ترتبط بمتغيرات الدراسة و عليه يأتي مناقشة و تحليل هذه البيانات إحصائيا.

1-الخصائص الديمغرافية لافراد العينة:

1. توزيع العينة حسب الجنس

الشكل البياني رقم 01 : توزيع افراد العينة حسب الجنس



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

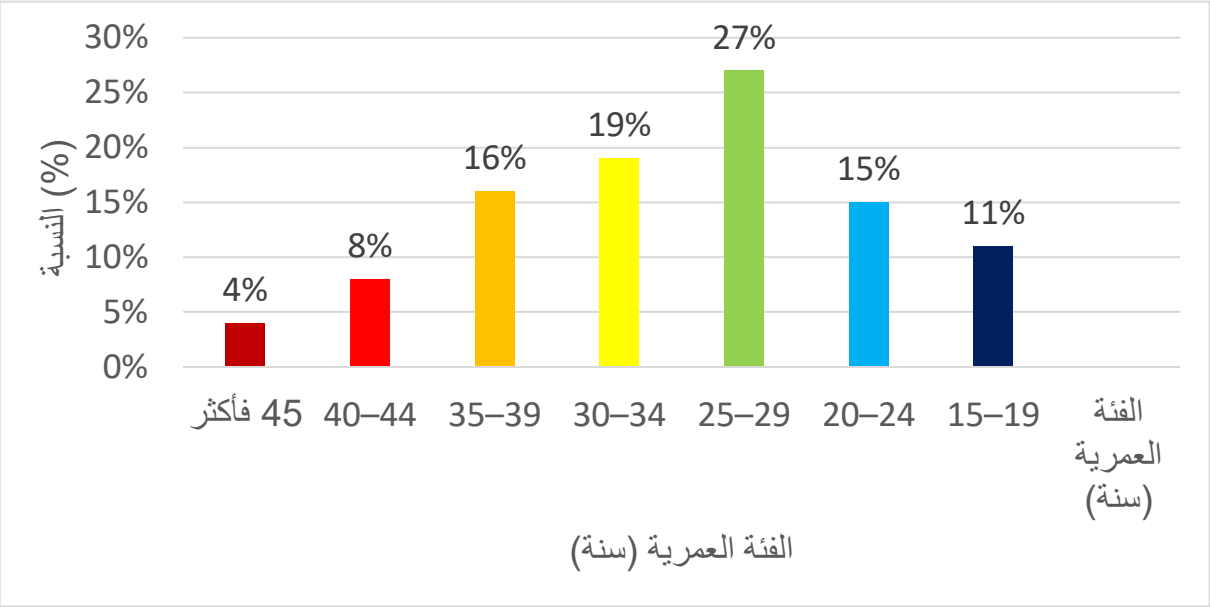
يتضح من الشكل البياني رقم 1 أن النسبة الأكبر من أفراد العينة هم من الذكور بنسبة 72%، في حين تمثل الإناث نسبة 28%، ما يشير إلى غلبة الذكور ضمن المشاركين في الدراسة.

تُظهر نتائج الاستبيان أن **72% من المهاجرين غير الشرعيين هم من الذكور**، مقابل **28% من الإناث.**

هذا التفاوت لا يُقرأ كرقم فحسب، بل يُعبّر عن تصور اجتماعي يُسند للرجل دور "المخاطِر" أو "الهارب"، في حين تُقيد المرأة غالبًا بثقافة محافظة تمنعها من المغامرة. لكن نسبة 28% للإناث **ليست هامشية**، بل تكشف عن تحوّل اجتماعي عميق، حيث أصبحت المرأة الجزائرية تُغامر أيضًا بحثًا عن الخلاص، لا سيما في حالات البطالة، العنف المنزلي، أو غياب فرص الاستقلال الاقتصادي.

2. التوزيع العمري للمهاجرين غير الشرعيين:

الشكل البياني رقم 2 التوزيع العمري للمهاجرين غير الشرعيين



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

تُظهر المعطيات أن الفئة العمرية 25–29 سنة تمثّل النسبة الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين بنسبة 27%، تليها فئة 30–34 سنة بنسبة 19%، ثم فئة 35–39 سنة بنسبة 16%، في حين جاءت فئة 20–24 سنة بنسبة 15%، و15–19 سنة بنسبة 11%. أما الفئات الأكبر سنًا، فقد سجّلت نسبًا أقل، حيث بلغت 8% لفئة 40–44 سنة، و4% لفئة 45 سنة فأكثر.

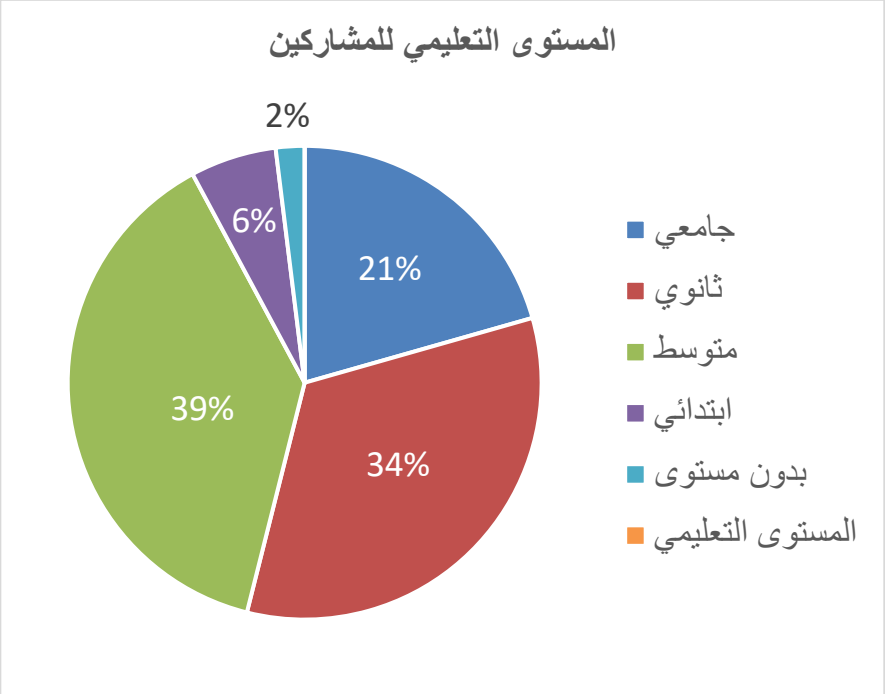
تشير المعطيات إلى أن **53% من المهاجرين تتراوح أعمارهم بين 20 و34 سنة**، وهي الفئة الأكثر قدرة على العمل والإنتاج. هذا يدل على **هدر خطير للطاقات الشابة**، في وقت يُفترض أن تكون فيه هذه الفئة العمود الفقري للتنمية.

كما أن وجود **نسبة معتبرة (28%) فوق سن الثلاثين** يدل على أن الهجرة ليست طيشًا مراهقًا، بل قرار مدروس في كثير من الحالات، قد يأتي بعد سنوات من الفشل والتهميش.

الفئة الأصغر (11% ممن هم دون 20 سنة) **تمثل خطرًا مضاعفًا:** فهم يخوضون تجربة عنيفة نفسيًا واجتماعيًا في سن مبكرة، ما يجعلهم عرضة للانهيار أو الوقوع في شبكات الاستغلال.

3. المستوى التعليمي للمشاركين:

الشكل البياني رقم 03 : توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

تُظهر البيانات أن أعلى نسبة من المهاجرين غير الشرعيين تنتمي إلى فئة **المستوى المتوسط** بنسبة **39%**، تليها فئة **الثانوي** بنسبة **34%**، ثم فئة **الجامعي** بنسبة **21%**. بينما سُجّلت نسب ضعيفة في فئة **الابتدائي** بـ **6%**، وأدنى نسبة كانت لفئة **بدون مستوى** بـ **2%** فقط.

تُظهر النتائج أن حوالي **73% من المهاجرين غير الشرعيين يملكون مستوى متوسطًا أو ثانويًا،** أي أنهم تلقوا قدرًا من التعليم، لكن لم يجدوا له مردودًا واقعيًا. **21% من المشاركين جامعيون،** وهي نسبة تثير القلق، إذ أن التعليم لم يعد حاجزًا يحول دون التفكير في "الحرقة"، ما يعكس **فشل السياسات الوطنية في ربط التعليم بسوق العمل.**

أما الفئة ذات المستوى الابتدائي أو بدون تعليم (8%)، فتجسد **أقصى درجات التهميش،** سواء من حيث المنظومة المدرسية أو الاجتماعية، مما يدفع بهم إلى أوروبا بحثًا عن هوية مفقودة وفرصة بديلة.

4- ولاية الإقامة :

جدول رقم 01 : ولاية الإقامة للعينة

المدينة	النسبة %	المدينة	النسبة%
العاصمة	6	مستغانم	2
البليدة	1	شلف	4
وهران	63	معسكر	2
بجاية	1	غيليزان	7
سطيف	2	بشار	1
جيجل	1	سيدي بلعباس	1
قسنطينة	1	تلمسان	4
عنابة	1	عين تموشنت	1

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

تُظهر النتائج أن النسبة الأكبر من المهاجرين غير الشرعيين ينحدرون من ولاية وهران بنسبة 63%، تليها غليزان بـ 7%، ثم العاصمة بـ 6%، وشلف وتلمسان بنسبة 4% لكل منهما. أما بقية الولايات فقد سجلت نسبًا ضعيفة تتراوح بين 1% و2%، مثل مستغانم، معسكر، سطيف، بشار، قسنطينة، عنابة، جيجل، عين تموشنت، بجاية، البليدة وسيدي بلعباس.

هذا التوزيع يبرز التركيز الجغرافي للهجرة غير الشرعية في مناطق الساحل الغربي، خاصة وهران، والتي تُعد من أبرز نقاط الانطلاق نحو الضفة الشمالية للمتوسط.

تشير المعطيات إلى أن ولاية وهران تمثّل المصدر الأكبر للهجرة غير الشرعية في العينة بنسبة 63%، ما يعكس موقعها الجغرافي القريب من السواحل، وسهولة الاتصال بشبكات "الحرقة"، إضافة إلى حجم الكثافة السكانية بها وتفاقم ظواهر البطالة والهشاشة الاجتماعية، خاصة في الأحياء الشعبية والضواحي.

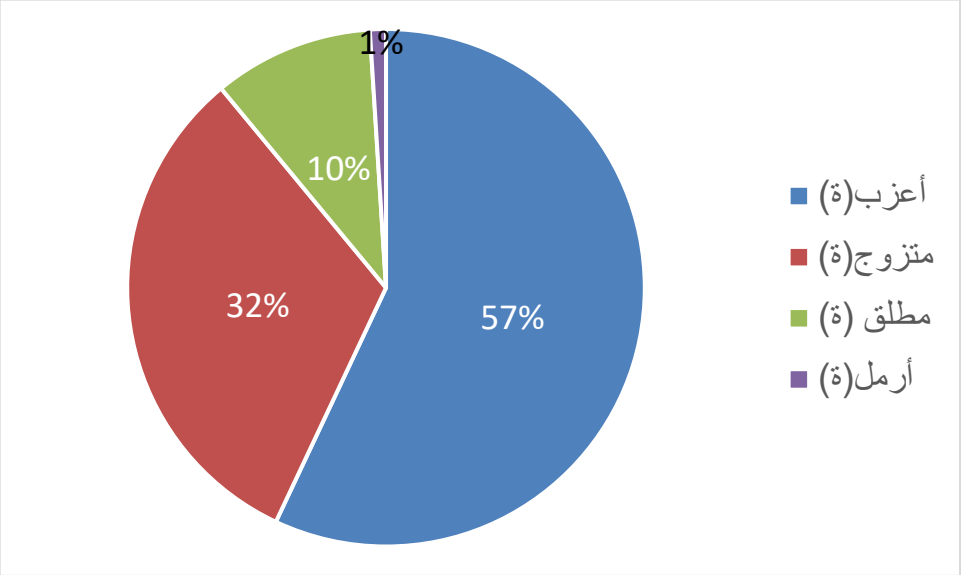
تأتي ولاية الجزائر (العاصمة) في المرتبة الثانية بنسبة 6%، تليها غليزان بـ7% وشلف وتلمسان بـ4% لكل منهما. وهي ولايات تنتمي في أغلبها إلى الجهة الغربية من البلاد، مما يدعم الفرضية التي ترى أن غرب الجزائر يشكّل بؤرة حيوية لانطلاق رحلات الهجرة السرية، بالنظر إلى القرب من الساحل الإسباني وشبكات التهريب.

الولايات الأخرى تمثل نسبًا متفرقة وضعيفة، لكنها تُظهر أن الهجرة غير النظامية لم تعد محصورة جغرافيًا، بل أصبحت تمتد حتى ولايات داخلية مثل سطيف ومعسكر، وأخرى شرقية مثل عنابة وقسنطينة وبجاية، ما يدل على اتساع الظاهرة وطنياً.

تُبرز هذه الإحصائيات كيف تتحول مناطق التهميش أو القرب الجغرافي من السواحل إلى عوامل ضغط ديموغرافي، تُنتج تيارات قوية من الهجرة غير الشرعية خاصة بين الشباب.

5-الحالة المدنية :

الشكل البياني رقم 04 : توزيع افراد العينة حسب الحالة المدنية



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

تكشف المعطيات أن فئة **العزّاب** تمثّل النسبة الأكبر من بين المهاجرين غير الشرعيين بنسبة **57%**، تليها فئة **المتزوجين** بنسبة **32%**، ثم فئة **المطلقين** بنسبة **10%**، في حين سجّلت فئة **الأرامل** نسبة ضئيلة لا تتجاوز **1%**.

تُظهر البيانات أن الأغلبية (57%) من المهاجرين غير الشرعيين هم عزاب ، وهو ما يعكس أن هذه الفئة تشكّل النواة الأساسية في ظاهرة "الحرقة"، ربما بسبب شعورهم الأخف بالمسؤولية العائلية، أو لرغبتهم في "بناء الذات" في بيئة جديدة تمنحهم الأمل في العمل والاستقرار.

لكن اللافت أن نحو ثلث العينة (32%) هم من المتزوجين، وهو ما ينسف الصورة النمطية التي تحصر الهجرة غير الشرعية في الشباب الطائش. هؤلاء المتزوجون قد

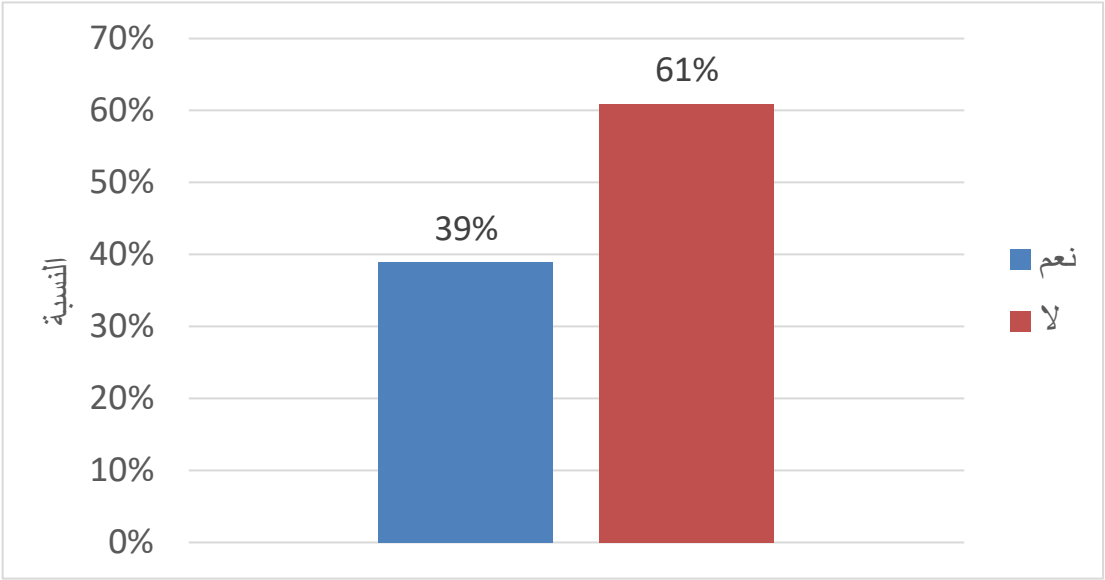
يكونون مدفوعين بأسباب أعمق: البحث عن مستقبل أفضل لأسرهم، أو الهروب من ضغط اقتصادي خانق لم يعد يحتمل أو ربما أنهم تزوجو في أروبا .

من جهة أخرى، تمثل فئة المطلقين 10% من العينة، ما قد يُفهم كارتباط بين تجربة الانفصال العائلي والشعور بالعزلة أو فقدان الأمان الاجتماعي، ما يدفعهم للهروب عبر "الحرقة" نحو بداية جديدة. أما فئة الأرامل (1%) فهي هامشية لكنها تدل على أن المعاناة الشخصية قد تكون سببًا للهروب حتى في مراحل عمرية حساسة.

2 – الخصائص السوسيواقتصادية:

- **الحالة الفردية:**

الشكل البياني رقم 05 : توزيع افراد العينة حسب الحالة الفردية



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

يتضح من المعطيات إلى أن 61% من المبحوثين لم تكن لديهم وظيفة قبل الهجرة، بينما 39% فقط صرّحوا بأنهم كانوا يعملون.

تشير نتائج الاستبيان إلى أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين (61%) لم تكن لديهم وظيفة قبل الهجرة، وهو ما يعكس بوضوح حجم البطالة والفراغ المهني الذي يدفع الشباب إلى خيار "الحرقة" كبديل عن انتظار فرصة قد لا تأتي أبدًا.

بما أن 39% من العينة كانوا يملكون وظائف قبل هجرتهم، ما يدل على أن الدافع للهجرة لا يقتصر فقط على البطالة، بل يتعداها إلى نوعية العمل وظروفه. فالكثير من هؤلاء ربما كانوا يشتغلون في ظروف هشة، مؤقتة، أو بأجور لا تضمن كرامة الإنسان. بالتالي، حتى وجود وظيفة لم يكن كافيًا لكبح الرغبة في الهروب.

-توع الوظيفة:

38 إجابة

جدول رقم 02: توزيع افراد العينة حسب نوع الوظيفة

المهنة	النسبة %	المهنة	النسبة%
عامل يومي	8	طباخة	1
كهربائي	1	سائق شاحنة	1
ميكانيكي	1	تاجر	2
موظف	1	أستاذة	1
مدرب كرة قدم	1	عاملة في مدينة ملاهي	1
نادل	1	معلمة	1
لاعب كرة قدم	1	إداري	1
قطاع خاص	1	سائق طاكسي	1
عامل في بلدية	1	بائعة سيارات	1
عامل في بنك	1	دركي	1

عامل حر	2	عسكري	1
طباخ	1	بناء	1
حلاق	3	عامل في مخبزة	1
حلاقة	1		

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

أعلى نسبة من المهاجرين الذين صرّحوا بنوع مهنتهم قبل الهجرة كانوا يعملون كـ عمال يوميين (8%)، يليهم حلاقون (3%)، ثم أصحاب العمل الحر (2%) وتجار (2%). بينما توزعت باقي الوظائف بنسبة 1% لكل مهنة، مثل: طباخ، كهربائي، سائق شاحنة، موظف، نادل، أستاذة، معلمة، إداري، عامل في بنك، عامل بلدية، سائق طاكسي، وغيرها.

تُظهر هذه البيانات أن المهاجرين غير الشرعيين الذين سبق وأن اشتغلوا في الجزائر ينتمون إلى مهن بسيطة وهشة يغلب عليها الطابع الحرفي واليدوي فأغلب هذه الوظائف غير مضمونة من حيث الاستقرار أو التأمين الاجتماعي، ولا توفّر غالبًا دخلًا كافيًا للعيش الكريم أو لتكوين أسرة.

- أعلى نسبة كانت للعمال اليوميين (8%)، وهي فئة تعاني من انعدام الاستقرار المهني والرزق المتذبذب، مما يفسر ميلهم الكبير إلى البحث عن "أفق أفضل" في الخارج، ولو بطرق غير قانونية.

- إلى جانب ذلك، تظهر مهن فردية متفرقة مثل الحلاق (3%) والعامل الحر (2%) والتاجر (2%)، مما يعكس سعي الشباب للعيش من مهن ذات طابع مستقل، لكنها تواجه منافسة كبيرة وانعدام الدعم المؤسساتي في الجزائر.

- المفارقة هنا أن بعض المهاجرين كانوا يشغلون مناصب "رسمية" مثل موظف، أستاذة، إداري، عسكري، وحتى دركي – مما يدل على أن الدافع للهجرة لا يقتصر

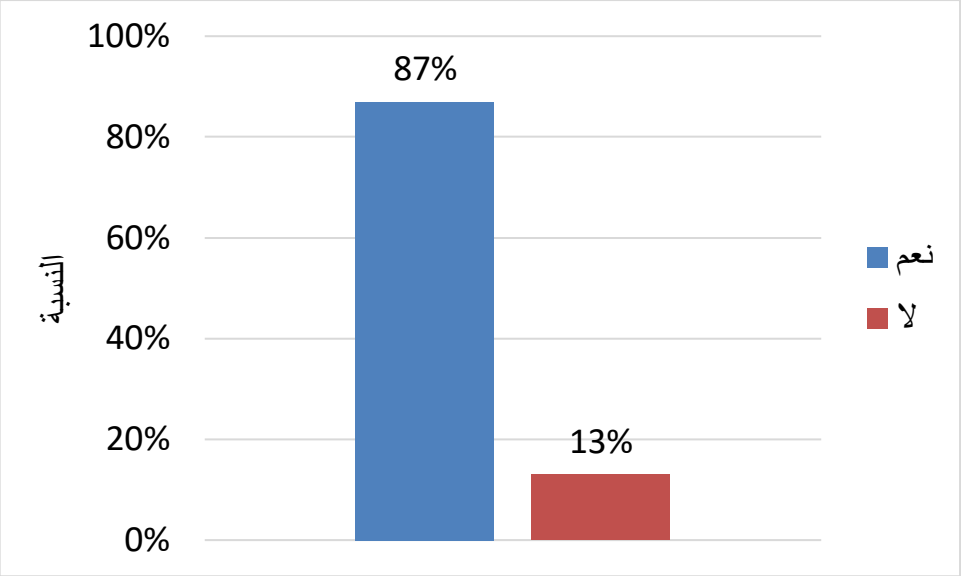
على الفقر فقط، بل قد يكون أيضًا بسبب الإحباط، غياب التقدير، الرواتب الضعيفة، أو انسداد الأفق المهني في القطاع العمومي والخاص.

هذه التعددية في المهن تعكس أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا ترتبط فقط بالفئات "المهمشة اجتماعيًا"، بل تشمل طيفًا واسعًا من الأفراد الذين تقاطعت لديهم مشاعر الإقصاء، والخذلان، وعدم الثقة في المستقبل داخل الوطن.

3-حول الهجرة:

- **التخطيط للهجرة:**

الشكل البياني رقم 06 : توزيع افراد العينة حسب التخطيط للهجرة



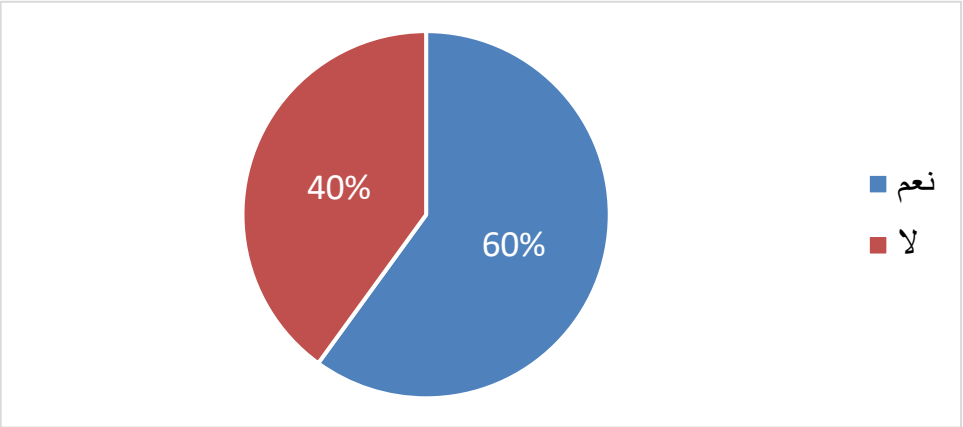
المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

تشير نتائج الشكل البياني رقم 06 إلى أن الغالبية الساحقة من أفراد العينة (87%) صرّحوا بأنهم خططوا للهجرة قبل القيام بها، في حين أن 13% فقط أقدموا على الهجرة دون تخطيط مسبق.

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من المستجوبين (87%) قد خططوا للهجرة، مما يعكس وجود دوافع قوية ومستمرة للهجرة لدى فئة واسعة من الشباب هذا يدعم فرضية أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل الرغبة في الهجرة، وقد لا تكون مجرد أفكار عابرة بل خطط فعلية.

- **استشارة العائلة:**

الشكل البياني رقم 07: توزيع افراد العائلة حسب استشارتهم للعائلة



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

يُظهر الشكل البياني رقم 07 أن أغلب أفراد العينة، بنسبة 60%، قد استشاروا عائلاتهم قبل اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية، بينما 40% منهم لم يقوموا بهذه الاستشارة. يعكس هذا التفاوت اختلافًا في العلاقة الأسرية ومستوى التواصل والثقة بين الأفراد وعائلاتهم عند اتخاذ قرار مصيري كهذا.

يتّضح أن **60% من المشاركين أجابوا بـ"نعم"**، أي أن الأغلبية قامت بإشراك عائلاتها في هذا القرار المصيري. هذا يدل على وجود نوع من الترابط الأسري، وأن

الهجرة – رغم طابعها الفردي في أغلب الأحيان – تبقى قرارًا له أبعاد اجتماعية وأسرية لا يمكن تجاهلها.

في المقابل، **40% من المشاركين لم يستشيروا عائلاتهم** قبل الإقدام على الهجرة. هذا المعطى يحمل دلالات إنسانية ونفسية مهمة؛ فقد يشير إلى أحد الاحتمالين:

• **الخوف من الرفض أو العتاب**، مما دفع البعض لإخفاء القرار عن أسرهم.

• أو **غياب التواصل والثقة** بين المهاجر وأسرته، ما يعكس فجوة اجتماعية أو نفسية دفعت الفرد لاتخاذ القرار بشكل منفرد.

- **صلة الفرد مع الشخص المستشار:**

جدول رقم 03 : توزيع افراد العينة حسب صلتهم بالشخص المستشار

الصلة مع الشخص المستشار	النسبة%
الأم	41,3
الأب	20,6
الإخوة	25,4
الصديق	12,7

المصدر: الدراسة الميدانية

يوضح الجدول رقم 03 الجهات التي استشارها الشباب قبل اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية، حيث جاءت **الأم** في المرتبة الأولى بنسبة 41.3%، ما يجعلها الطرف الأكثر استشارة. تليها **الإخوة** بنسبة 25.4%، ثم **الأب** بنسبة 20.6%، وأخيرًا

الصديق بنسبة 12.7%، مما يعكس تفاوت مستويات الثقة واللجوء للمشورة بين أفراد الأسرة والمحيط الاجتماعي. ويتضح من المعطيات أن:

• 41,3% من المستجوبين استشاروا أمهاتهم، وهو ما يدل على المكانة العاطفية القوية التي تحتلها الأم في الأسرة الجزائرية، وعلى دورها المحوري كمرجعية وجدانية لدى الأبناء. كما يعكس هذا المعطى اعتماد الكثير من الشباب على الدعم العاطفي والنفسي أكثر من الدعم العقلاني أو المادي في لحظات اتخاذ القرار.

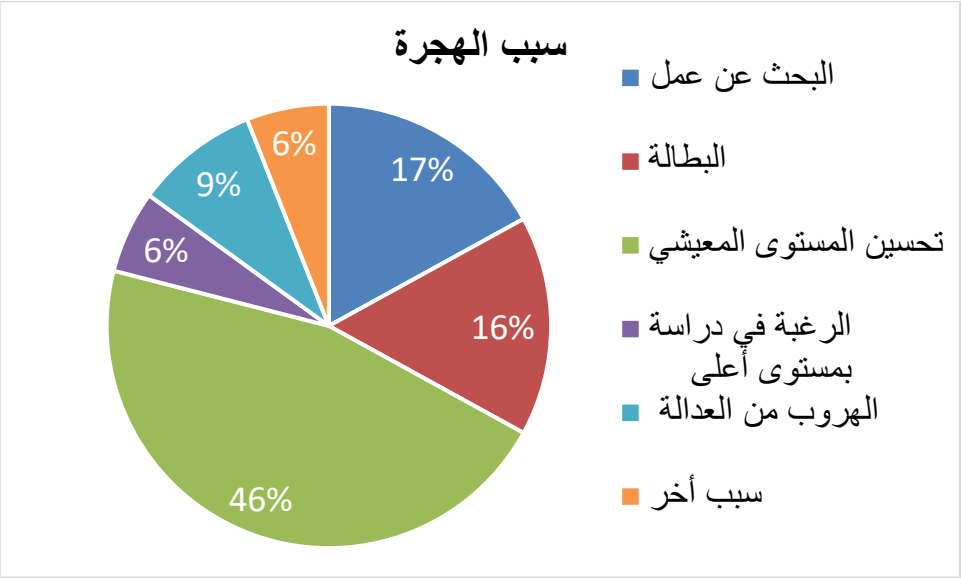
• 20,6% استشاروا آباءهم، وهي نسبة أقل من المتوقع، وقد توحي بأن العلاقة مع الأب غالبًا ما تتسم بالرسمية أو الحزم، مما يجعل بعض الشباب يترددون في مناقشة قرار محفوف بالمخاطر مثل الهجرة غير النظامية.

• 25,4% استشاروا إخوتهم، ما يعكس وجود نوع من التقارب العمري والفكري بين الإخوة، وسهولة تبادل وجهات النظر معهم مقارنة بالوالدين. وقد يجد البعض في الإخوة سندًا أكثر مرونة وتفهّمًا.

• وأخيرًا، 12,7% فقط استشاروا أصدقاءهم، مما يدل على أن قرار الهجرة لا يُشارك بسهولة خارج الدائرة العائلية، سواء بسبب الحرج، أو السرية المرتبطة بالطابع غير القانوني للهجرة في بعض الحالات، أو ببساطة لأن القرار شديد الخصوصية.

- **سبب الهجرة:**

الشكل البياني رقم 08: توزيع افراد العينة حسب سبب الهجرة



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

يوضح الشكل البياني رقم 08 أن الدافع الرئيسي للهجرة غير الشرعية لدى أفراد العينة هو تحسين المستوى المعيشي بنسبة 46%، يليه البحث عن عمل بنسبة 17%، ثم البطالة بنسبة 16%. في المرتبة الرابعة جاء الهروب من العدالة بنسبة 9%، في حين توزعت النسب المتبقية بين الرغبة في دراسة بمستوى أعلى وأسباب أخرى بنسبة 6% لكل منهما. يشير ذلك إلى أن الدوافع الاقتصادية والمعيشية تمثل المحرك الأساسي لقرار الهجرة، مع وجود حالات ذات طابع شخصي أو قانوني.

من خلال نتائج الدراسة الميدانية التي استُخلصت من عينة شبابية جزائرية متنوعة، يتبيّن أن الدوافع الاقتصادية تتصدر أسباب الهجرة غير الشرعية بنسبة 79%، إذ أفاد 46% من المشاركين بأنّ هدفهم الأساسي هو "تحسين المستوى المعيشي"، في حين أشار 33% (17% بحث عن عمل + 16% بطالة) إلى أن تردي الوضع المهني وغياب الفرص داخل الوطن هو ما دفعهم للتفكير في خوض مغامرة الهجرة. هذه المعطيات لا تعكس فقط الفقر بمعناه الكلاسيكي، بل تُعبّر عن أزمة كرامة وغياب أفق حقيقي للعيش الكريم، حيث يشعر

الكثير من الشباب أن أوطانهم لم تعد قادرة على ضمان أبسط الحقوق من صحة، تعليم، سكن، ووسائل نقل.

وتكشف شهادات المشاركين أن البطالة لم تعد مجرد غياب عن العمل، بل تحوّلت إلى شكل من أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي، خاصة في ظل التناقض الصارخ بين الارتفاع في عدد حاملي الشهادات الجامعية من جهة، وغياب التوافق بين تخصصاتهم ومتطلبات سوق العمل من جهة أخرى. إذ يجد آلاف الخريجين أنفسهم كل عام ضمن "طابور الانتظار"، دون أفق، ودون جدوى من تحصيلهم العلمي، ما يجعل منهم قوة بشرية معطّلة، محبطة، ومؤهلة للنفور من أوطانها.

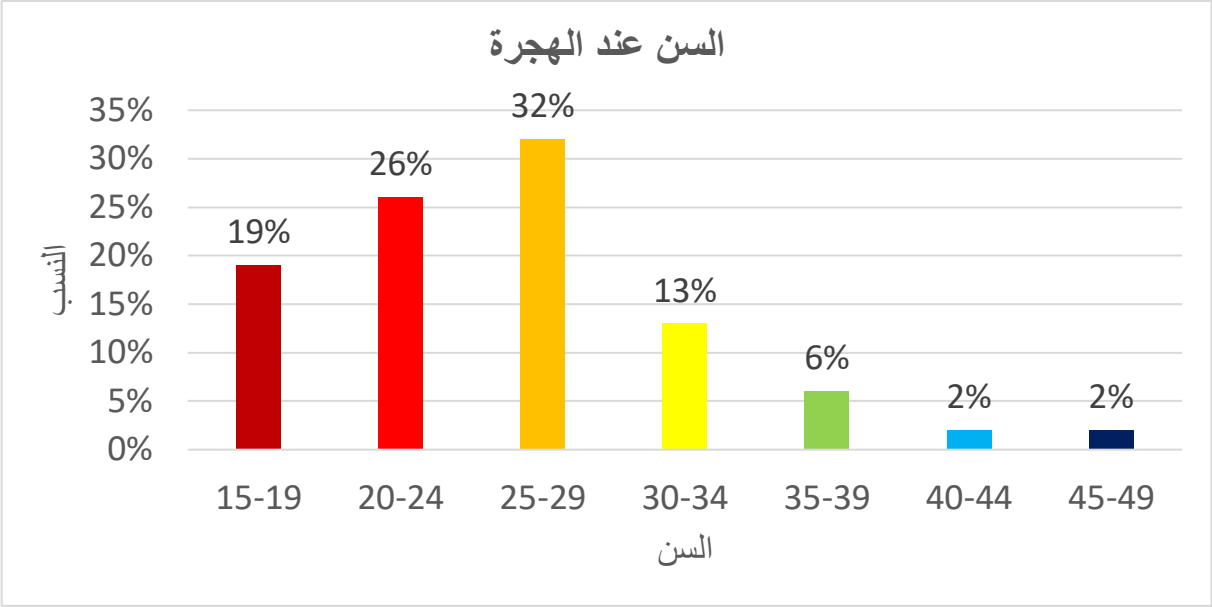
وفي بُعد آخر، أفاد 9% من المشاركين بأن الهجرة كانت وسيلتهم للهرب من وضع اجتماعي أو نفسي ضاغط، وهنا يتحول البحر إلى ملاذٍ أخير من ألم داخليّ، ومن شعور بالضياع، أو الانكسار المجتمعي أو العائلي، ما يُبرز خطورة الإهمال النفسي والاجتماعي الذي يعيشه الشباب.

أما الفئة التي عبّرت عن رغبتها في الدراسة بمستوى أفضل (6%)، فهي فئة مثقفة، طموحة، تؤمن أن تحقيق الذات لم يعد ممكنًا في المنظومة التربوية المحلية التي لم تعد قادرة على استيعاب طموحاتهم، سواء من حيث الجودة أو التقدير أو آفاق البحث.

ومع أن هناك 6% من الأسباب المصنّفة كـ"أخرى" (أسرية، قانونية، أو شخصية)، إلا أنها تبقى مهمة لفهم تعددية الحوافز الفردية التي تدفع كل شاب نحو البحر بطريقة قد تكون مختلفة عن زميله في العمر، لكنها تنبع من جذر مشترك: انسداد الأفق في الداخل، مقابل صورة وردية للخارج.

- **السن عند الهجرة :**

الشكل البياني رقم 09 : توزيع افراد العينة حسب السن عند الهجرة



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

يتبين من الشكل البياني رقم 09 أن الفئة العمرية **25–29 سنة** تمثل النسبة الأعلى عند لحظة الهجرة، بنسبة **32%**، تليها فئة **20–24 سنة** بنسبة **26%**، ثم فئة **15–19 سنة** بنسبة **19%**. أما الفئات الأكبر سنًا فتسجل نسبًا أقل، حيث بلغت **13%** لفئة **30–34 سنة**، و**6%** لفئة **35–39 سنة**، في حين لم تتجاوز نسبة فئتي **40–44 سنة** و**45–49 سنة** نسبة **2%** لكل منهما. تعكس هذه المعطيات أن قرار الهجرة غير الشرعية يتركز بشكل كبير لدى فئة الشباب في بداية سنّ العمل والطموح.

تكشف المعطيات أن الفئة الأكثر إقدامًا على الهجرة غير الشرعية هي فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 سنة، بنسبة بلغت 32%، وهو ما يعكس لحظة فاصلة في حياة الفرد، تتقاطع فيها ضغوط الواقع مع الحاجة لتحقيق الذات. تليها فئة 20–24 سنة (26%)، حيث يواجه الشباب صدمة الواقع بعد التخرج، في ظل انسداد الأفق المهني.

أما الفئة 15–19 سنة (19%)، فتمثل مؤشرًا خطيرًا على يأس مبكر يدفع المراهقين نحو خوض تجربة محفوفة بالمخاطر، في غياب الاحتواء الأسري والمؤسساتي. ورغم تراجع النسب تدريجيًا لدى من تجاوزوا سن الثلاثين، إلا أن وجود مهاجرين في هذه الفئات يؤكد أن الإحباط لا يختفي مع الزمن، بل يتراكم، ليدفع بالبعض إلى الهجرة حتى في مراحل عمرية متأخرة.

بوجه عام، تعكس هذه المعطيات أن الهجرة ليست قرارًا لحظيًا أو فرديًا، بل نتيجة لتراكمات نفسية واجتماعية واقتصادية تمتد على سنوات، وغالبًا ما تُتخذ في مرحلة مفصلية من العمر، حين يشعر الفرد أن البقاء لم يعد خيارًا ممكنًا.

- **وسيلة الهجرة :**

جدول رقم 04: توزيع افراد العينة حسب وسيلة الهجرة

الوسيلة	النسبة %
الطائرة	21
قارب	41
باخرة فيزا	1
تخبئ في باخرة تجارية	2
سريع	25

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

تشير معطيات الجدول رقم 04 إلى أن أكثر وسيلة استُخدمت للهجرة غير الشرعية من قبل أفراد العينة كانت القارب بنسبة40%، تليها وسيلة "السريع" بنسبة 25%، ثم الطائرة بنسبة

21. أما الوسائل الأقل استخدامًا فتمثلت في التخبئة داخل باخرة تجارية بنسبة 2%، بينما لم تتجاوز نسب استخدام كل من باخرة فيزا، لكل منها ما يعكس تنوعًا في الوسائل وتفاوتًا واضحًا في اللجوء إليها.

تشير المعطيات إلى أن غالبية المشاركين اعتمدوا على وسائل غير شرعية خطيرة في هجرتهم، وهو ما يعكس عمق الأزمة التي يعيشها الشباب الجزائري، ويدفعهم إلى المجازفة بحياتهم بحثًا عن مستقبل أفضل.

• تأتي قوارب الهجرة (32%) في المرتبة الأولى، وهي الوسيلة الأكثر استخدامًا، ما يعكس الطابع "الاستعجالي" واليائس للهجرة، رغم المخاطر العالية المرتبطة بها.

• تليها وسيلة "سريع" (25%)، وهي كلمة دارجة تُستخدم للإشارة إلى وسيلة بحرية سريعة للهجرة (و هي قارب متطور)، مما يدل على تنامي شبكات تهريب منظمة تستغل حاجة الشباب.

• "البوطي" (18%)، وهو قارب تقليدي يُستخدم أيضًا في الهجرة، يأتي في المرتبة الثالثة، مما يعكس استمرار الاعتماد على الوسائل القديمة رغم بدائيتها وخطورتها.

• الطائرة (20%) استُخدمت من طرف فئة اختارت الهجرة النظامية أو المزيفة (مثلاً دخول عبر تأشيرة سياحية ثم البقاء بطريقة غير قانونية)، ما يشير إلى وجود محاولات للهروب تحت غطاء قانوني ظاهري.

• وسائل أخرى أقل استخدامًا:

• التخبئة في باخرة تجارية (2%)

• باخرة عبر "الفيزا" (1%)

• الهجرة السرية دون تحديد الوسيلة (1%)

• تأشيرة قانونية (1%)

هذه النسب الصغيرة تُظهر أن الهجرة القانونية تبقى شبه منعدمة ضمن هذه العينة، وأن الشباب يلجؤون أساسًا إلى طرق محفوفة بالمخاطر وغير مضمونة.

- **المشاكل خلال الإقلاع للوصول إلى أروبا:**

جدول رقم 05 : توزيع افراد العينة حسب المشاكل للوصول إلى أروبا

الإجابة	النسبة %
نعم	35
لا	65

المصدر :بيانات الدراسة الميدانية

يبين جدول رقم 05 أن 65% من أفراد العينة لم يواجهوا مشاكل أثناء رحلتهم للوصول إلى أوروبا، في حين صرّح 35% منهم بأنهم واجهوا صعوبات خلال هذه المرحلة.

تُظهر النتائج أن 35% من المشاركين واجهوا مشاكل أثناء مرحلة الإقلاع أو الانطلاق نحو أوروبا، وهي نسبة معتبرة تعكس حجم المخاطر والصعوبات المرتبطة ببدايات رحلة الهجرة غير الشرعية، هذه المشاكل قد تتنوع بين عراقيل أمنية، أو أعطال تقنية في وسائل النقل (خاصة القوارب)، أو حتى صدمات نفسية في اللحظات الأخيرة قبل المغادرة.

في المقابل، صرّح 65% من المشاركين أنهم لم يواجهوا مشاكل تُذكر خلال لحظة الإقلاع، ما يمكن أن يُفسَّر بتحسن تنظيم شبكات الهجرة، أو التكيّف التدريجي للمهاجرين مع مخاطر الرحلة، أو نجاح البعض في التخطيط بشكل مسبق ومحكم.

- **نوع المشاكل :**

جدول رقم 06 : توزيع افراد العينة حسب نوع المشاكل المعاشة عند الهجرة

نوع المشكلة	عدد الحالات
مشاكل في الجو	3
مشاجرة في القارب	3
التردد و التفكير التراجع	2
الخوف من الشرطة البحرية	4
الخوف و التوتر أثناء الرحلة	5
مشاكل في البحر (ضياع،توقف القارب)	6
فراق الأم	1
مشكلة السكن	1
المراقبة الأمنية	1
الخوف من البحر و الظلام	2
الهروب من الشرطة	3
أول تجربة	2

المصدر :بيانات الدراسة الميدانية

أظهر جدول رقم 06 أن أبرز المشاكل التي واجهها المهاجرون غير الشرعيون تمثلت في مشاكل البحر مثل الضياع أو توقف القارب، حيث بلغت 6 حالات، تلتها مشاعر الخوف والتوتر أثناء الرحلة بـ5 حالات، ثم الخوف من الشرطة البحرية بـ4 حالات. أما الهروب من الشرطة، المشاجرات في القارب، ومشاكل الجو فقد ج٤م صنوردت في 3 حالات لكل منها. كما سجلت حالتان لكل من التردد في القرار، الخوف من البحر والظلام، وأول تجربة للهجرة. في حين أن فراق الأم، مشكلة السكن، والمراقبة الأمنية وردت بنسبة أقل، بحالة واحدة لكل منها.

تكشف الشهادات أن لحظة الإقلاع نحو أوروبا لم تكن سهلة بالنسبة لعدد مهم من المهاجرين، حيث صرّح 35% منهم بأنهم واجهوا صعوبات فعلية خلال هذه المرحلة. تتوزع هذه المشاكل بين خوف نفسي، عراقيل أمنية، أعطال تقنية، وصدمات اجتماعية، مما يؤكد أن الهجرة ليست مجرد حركة مادية، بل تجربة إنسانية معقدة تُختبر فيها قدرة الفرد على التحمل والمجازفة.

سواء تعلّق الأمر بضياع القارب، أو الخوف من البحر، أو فراق الأم، أو التردد قبل القفز نحو المجهول، فإن لحظة الانطلاق تُجسّد ذروة التوتر، وفي كثير من الأحيان لحظة اللاعودة.

هذه المعطيات تعكس قيمة الإنسان في هذه الرحلة، فهو ليس مجرد رقم أو حالة، بل شخص يحمِل داخله تراكمات من القلق، الطموح، الخوف، والأمل، تُختزل كلها في قرار عبور محفوف بالمخاطر.

- **وصف الهجرة :**

جدول رقم07: توزيع افراد العينة حسب وصفهم لرحلة الهجرة إلى أوروبا

الوصف	النسبة %
شاقة و صعبة	34
مليئة بالمخاوف	37
مريحة	17
مكلفة	9
جواب أخر	3

المصدر :بيانات الدراسة الميدانية

تُظهر نتائج الجدول رقم 07 أن أغلب المشاركين وصفوا رحلتهم إلى أوروبا بأنها مليئة بالمخاوف بنسبة 37%، تليها الرحلة التي وُصفت بأنها شاقة وصعبة بنسبة 34%، في حين اعتبرها 17% مريحة، و9% وصفوها بأنها مكلفة، أما الإجابات الأخرى فقد مثّلت 3% فقط.

• وصف 37% من المشاركين هجرتهم بأنها "مليئة بالمخاوف"، مما يكشف بوضوح عن الحالة النفسية المهزوزة التي يعيشها المهاجر أثناء عبوره نحو المجهول، حيث يرافقه الخوف من الغرق، من الملاحقة الأمنية، أو من الفشل في الوصول.

• بينما رأى 34% أن الهجرة كانت "شاقة وصعبة"، ما يعكس الجهد البدني والمعنوي المبذول في مواجهة تحديات الطريق، سواء كانت طبيعية، أمنية أو نفسية.

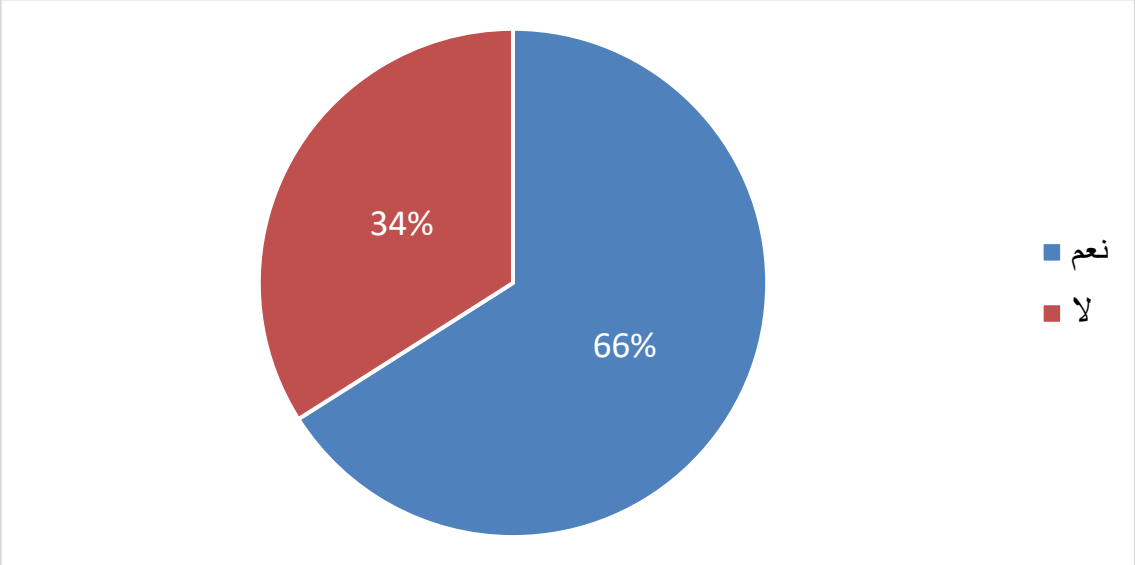
• على النقيض، صرّح 17% فقط بأن الهجرة كانت "مريحة"، وهي نسبة أقلية قد تعود إلى اللذين هاجروا بطريقة قانونية .

• أما 9% فقد وصفوا الهجرة بأنها "مكلفة"، في إشارة إلى الأعباء المالية التي تفرضها شبكات التهريب أو التكاليف الخفية التي يدفعها المهاجر للوصول إلى الضفة الأخرى.

• أخيرًا، 3% قدموا أوصافًا أخرى غير نمطية، ربما تعكس تجارب فردية فريدة، يصعب تصنيفها ضمن القوالب الجاهزة.

- **الصعوبات في التعامل مع الأجانب كونك دون وثائق:**

الشكل البياني رقم 10 : توزيع افراد العينة حسب وجود صعوبات في التعامل مع الأجانب كونهم دون وثائق



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

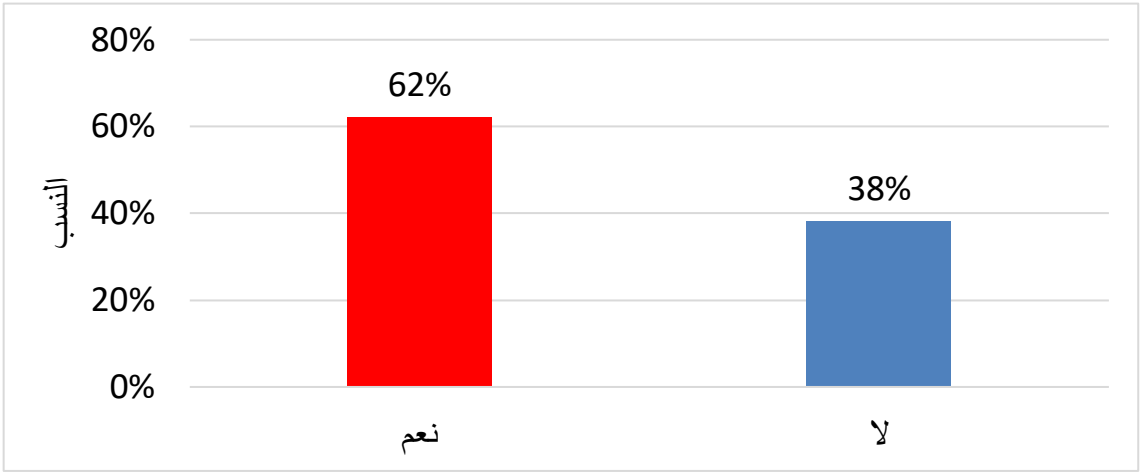
كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن 66% من المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا واجهوا صعوبات واضحة في التعامل مع الأجانب، بسبب غياب الوثائق القانونية، مقابل 34% فقط ممن لم يعانوا من هذه الإشكالية. هذه النسبة المرتفعة تُشير إلى أن غياب الوضع القانوني لا يمثل مجرد حالة إدارية، بل يتحول إلى عائق اجتماعي ونفسي حاد يؤثر على قدرة الفرد في الاندماج داخل البيئة الجديدة.

فالمهاجر الذي لا يحمل وثائق إقامة أو هوية يجد نفسه في موقع هش، يشعر غالبًا عدم الثقة في الآخرين، ويخشى أن يتحوّل أي تفاعل بسيط إلى خطر محتمل، سواء من حيث التبليغ، أو الاستغلال، أو حتى التهميش. كما أن غياب الوثائق يُقيد قدرته على التفاعل مع الإدارات، والولوج إلى الخدمات، والتعبير عن نفسه بثقة، ما يجعله يتقوقع داخل "عزلة غير مرئية" في قلب مجتمعات غربية مفتوحة.

هذه النتائج تُظهر بوضوح أن الهجرة غير الشرعية لا تتعلق فقط بالوصول إلى أوروبا، بل تتجاوز ذلك إلى معاناة يومية ومعقدة في التفاعل مع الأفراد والمؤسسات، ما يعكس حجم الهشاشة الاجتماعية التي يعيشها المهاجر غير النظامي، ويُبرز في الوقت ذاته ضرورة التفكير في مقاربات أكثر إنسانية من قبل الدول المستقبلة، تُمكن هؤلاء الأفراد من ممارسة إنسانيتهم دون شعور دائم بالخطر أو النقص.

- **مشاكل التواصل اللغوية:**

الشكل البياني رقم 11 : توزيع افراد العينة حسب وجود مشاكل التواصل اللغوية



المصدر: بيانات الدراسة الميدانية

تشير معطيات جدول إلى أن 62% من المهاجرين غير الشرعيين واجهوا صعوبات في التواصل بسبب اللغة، في حين أن 38% لم يواجهوا هذه المشكلة، ما يعكس أهمية الحاجز اللغوي كعامل مؤثر في تجربة الهجرة.

أظهرت نتائج الدراسة أن 62% من المهاجرين غير الشرعيين واجهوا صعوبة في التواصل باللغة بعد وصولهم إلى بلد الوجهة، مما يعكس أزمة اندماج أولية ذات أبعاد نفسية وثقافية. هذا الحاجز اللغوي يفاقم من شعور العزلة، ويحدّ من قدرة المهاجر على التفاعل وطلب المساعدة، مما يجعله في حالة اغتراب مزدوج: اغتراب عن المكان واغتراب عن الإنسان.

في المقابل، 38% لم يواجهوا صعوبات لغوية، وهو ما قد يُفسّر بوجود معرفة مسبقة باللغة، أو الاعتماد على شبكة داعمة من الجالية أو الوسط المحيط.

- **التعرض للمتابعة من قبل الشرطة الاوروبية :**

جدول رقم08: توزيع افراد العينة حسب التعرض الى المتابعة من قبل الشرطة الأروبية

الإجابة	النسبة %
نعم	21
لا	79

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

تبين في الجدول رقم 08 أن 21% من المشاركين أفادوا بتعرضهم للمتابعة من قبل الشرطة الأوروبية، بينما صرّح 79% منهم بأنهم لم يتعرضوا لأي متابعة، مما يشير إلى أن أغلب المهاجرين لم يواجهوا ملاحقة أمنية مباشرة بعد وصولهم.

تشير المعطيات إلى أن 21% من المهاجرين غير الشرعيين صرّحوا بتعرضهم للمتابعة من قبل الشرطة، هذا ما يعكس البعد الأمني الحاضر بقوة في مسار الهجرة، حيث يظل شبح التوقيف أو الترحيل يلاحق المهاجر.

ورغم أن 79% لم يتعرضوا لملاحقة مباشرة، إلا أن هذا لا ينفي وجود شعور دائم بالمراقبة والخوف من السلطات، خاصة لدى من يعيش في وضعية قانونية غير مستقرة. فغياب التعرض الفعلي لا يعني بالضرورة غياب الضغط النفسي الملازم للهجرة السرية.

- **صعوبة في الإيواء:**

جدول رقم 09: توزيع افراد العينة حسب مواجهة صعوبة في الإيواء

الإجابة	النسبة
نعم	%43
لا	%57

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

تشير البيانات إلى أن **43%** من المهاجرين غير الشرعيين واجهوا صعوبات في الإيواء بعد وصولهم إلى أوروبا، في حين أن **57%** منهم لم يواجهوا هذه المشكلة، مما يعكس تفاوتًا في ظروف الاستقرار والسكن بين أفراد العينة.

تشير النتائج إلى أن 43% من المهاجرين واجهوا صعوبات في الحصول على إيواء ملائم عند وصولهم إلى بلد الوجهة، فيما تمكن 57% من المهاجرين من تجاوز تلك العقبة أو لم يواجهوا مشكلات كبيرة في هذا الجانب.

هذا التباين يعكس التفاوت في ظروف استقبال المهاجرين ومدى توفر شبكات الدعم والإرشاد الاجتماعي التي تسهم في تخفيف معاناة الحصول على مسكن آمن. كما أن مشكلة الإيواء تُبرز بعدًا إنسانيًا هامًا في عملية الهجرة؛ إذ أن الوصول إلى مسكن يليق بالظروف المعيشية يعتبر خطوة أساسية في استعادة الكرامة والشعور بالانتماء. مع ذلك، فإن نسبة المتعثرين تُشير إلى ضرورة تعزيز الآليات والمساعدات الإنسانية التي تساند المهاجرين في مواجهة هذه المرحلة الحرجة.

- **طرق التعامل مع صعوبات الايواء:**

جول رقم10 : توزيع افراد العينة حسب طرق التعامل مع صعوبات الايواء

الفئة الرئيسية	عدد الإجابات
العمل و البحث عن عمل	10
الكراء و السكن الجماعي	13
النوم في الشارع و الملجأ	8
الدعم من العائلة و الأصدقاء	9
الإعتماد على الذات (الارادة، الصبر، العزيمة)	10
اللجوء إلى المركز أو الملجأ	5
لم يواجهوا صعوبات كبيرة	5

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

يظهر الجدول رقم 10 تنوّع طرق تعامل المهاجرين غير الشرعيين مع الصعوبات التي واجهتهم بعد الوصول إلى أوروبا. تأتي فئة "الكراء والسكن الجماعي" في المرتبة الأولى بـ13

حالة، ما يعكس أهمية التضامن والمشاركة الجماعية بين المهاجرين. تليها فئتا "العمل والبحث عن عمل" و**"الاعتماد على الذات"** بـ10 إجابات لكل منهما، مما يشير إلى اعتماد الكثير على الجهد الشخصي لتحقيق الاستقرار. كما اعتمد البعض على الدعم العائلي أو الأصدقاء (9 إجابات)، والنوم في الشارع أو الملجأ (8 إجابات)، بينما لجأ آخرون إلى المراكز أو الملاجئ الرسمية (5 إجابات). وأفاد عدد مماثل (5 حالات) بأنهم لم يواجهوا صعوبات كبيرة.

• النسبة الأكبر من المشاركين تعاملوا مع الصعوبات من خلال الكراء الجماعي أو مشاركة السكن (21.7%)، ما يدل على روح التضامن بين المهاجرين.

• العمل أو البحث عن عمل شكّل وسيلة رئيسية لمواجهة الصعوبات (16.7%)، ما يعكس البعد الاقتصادي والاعتماد على الذات.

• هناك نسبة معتبرة (13.3%) مرّت بتجربة قاسية من النوم في الشارع، وهي مؤشر على هشاشة الوضع الإنساني للمهاجرين.

• الدعم العائلي والاجتماعي كان له دور مهم (15%)، خصوصاً عبر الأصدقاء أو الأقارب.

• بعض الأفراد لجؤوا إلى مراكز رسمية، ما يدل على بعض الثقة أو الحاجة للمساعدة المؤسسية (8.3%).

• ما يقارب 8.3% قالوا إنهم لم يواجهوا صعوبات مقد يعود إلى تحضير مسبق أو دعم قوي.

- **حالة الفردية بعد الهجرة:**

جدول رقم 11: توزيع افراد العينة حسب الحالة الفردية بعد الهجرة

الإجابة	النسبة%
نعم	82
لا	18

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

يعكس جدول أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين تمكنوا من إيجاد عمل بعد وصولهم إلى أوروبا، حيث أجاب 82% بـ"نعم"، مقابل 18% فقط لم يتمكنوا من الحصول على فرصة عمل.

تكشف البيانات أن 82% من المهاجرين غير الشرعيين تمكنوا من العثور على عمل بعد وصولهم إلى بلد الاستقبال، وهي نسبة مرتفعة تعكس من جهة إرادة قوية في الاندماج وتحقيق الاستقلال المادي، لكنها لا تُخفي في المقابل احتمالية العمل في ظروف غير قانونية أو استغلالية نظرًا لوضعهم القانوني الهش.

أما الـ18% الذين لم يجدوا عملًا، فقد يعانون من عوائق متشابكة تشمل اللغة، الوضع القانوني، قلة الشبكات الاجتماعية، أو محدودية الفرص في سوق العمل.

- **الدعم والمساعدة في ايجاد العمل:**

الجدول رقم 12: توزيع افراد العينة حسب الحصول على الدعم والمساعدة في ايجاد العمل

الإجابة	النسبة
نعم	%80
لا	%20

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

تشير نتائج جدول إلى أن نسبة كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين تلقوا مساعدة في إيجاد عمل، حيث صرح **80%** من المستجوبين بأنهم حصلوا على دعم في هذا الجانب، مقابل **20%** لم يتلقوا أي مساعدة.
أظهرت النتائج أن 80% من المهاجرين تلقّوا دعمًا في العثور على عمل، سواء من أفراد الجالية، أصدقاء، أقارب، أو حتى شبكات منظمة. هذه النسبة المرتفعة تُبرز أهمية شبكات الدعم غير الرسمية في تسهيل الاندماج الاقتصادي، خاصة في ظل غياب الإطار القانوني الذي يحمي المهاجر غير الشرعي.

في المقابل، فإن 20% لم يجدوا من يساعدهم، ما يعني أنهم واجهوا التحدي بمفردهم، وهو ما قد يعرّضهم أكثر للاستغلال أو البطالة الطويلة. وتُظهر هذه الفئة هشاشة الوضع عندما يفتقر المهاجر إلى روابط اجتماعية في بلد الاستقبال.

- **الصلة مع الشخص المساعد:**

الجدول رقم 13:توزيع افراد العينة الذين تحصلوا على المساعدة في ايجاد العمل حسب صلة قرابة

صلة القرابة	النسبة%
شخص من العائلة	35
صديق	41,3
غريب	23,8

المصدر: بيانات الدراسة الميداتية

يعكس جدول رقم 13 أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين الذين تلقوا مساعدة في إيجاد عمل اعتمدوا على **الأصدقاء بنسبة 41.3%**، تليها **المساعدة من طرف أفراد العائلة بنسبة 35%**، في حين أن **23.8%** استفادوا من دعم **أشخاص غرباء** لا تربطهم بهم صلة قرابة مباشرة.

من بين الذين صرّحوا بتلقي الدعم في إيجاد عمل (80% من العينة)، توزعت مصادر المساعدة كالتالي:

• 41.3% تلقّوا الدعم من صديق، مما يشير إلى أهمية شبكة العلاقات غير العائلية في سياق الهجرة، خاصةً بين أفراد الجالية أو معارف سابقين.

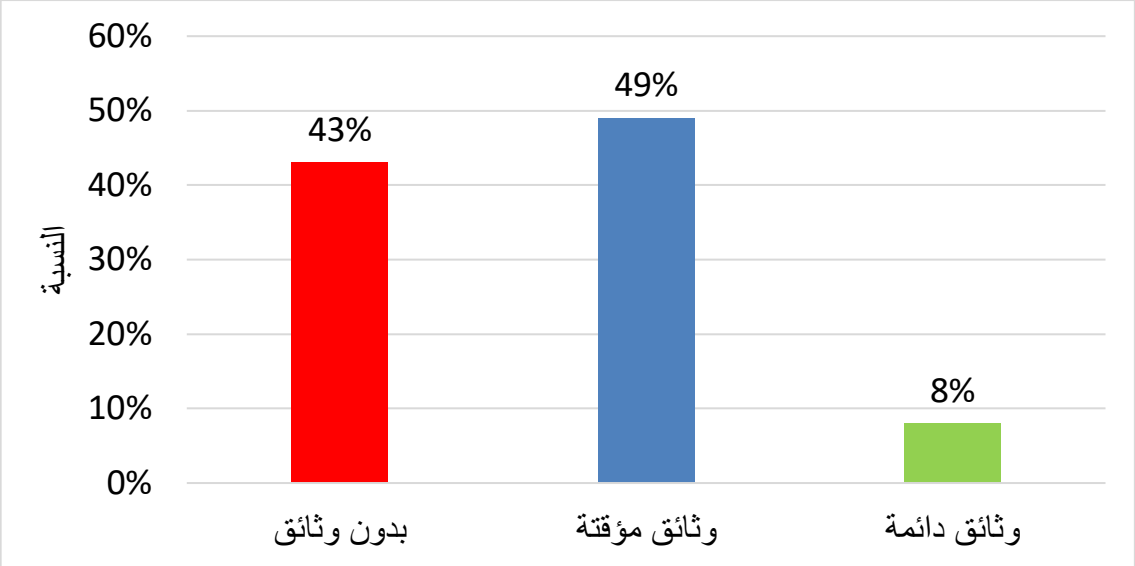
• 35% تلقّوا المساعدة من أحد أفراد العائلة، وهو ما يعكس استمرار الروابط الأسرية كآلية حماية ودعم في أرض المهجر.

• 23.8% تلقّوا الدعم من شخص غريب، وهي نسبة لافتة تبرز وجود تضامن إنساني، أو تدخلات من فاعلين اجتماعيين (منظمات، أرباب عمل، أو مواطنين محليين).

هذه الأرقام توضح أن النجاح في إيجاد عمل لا يتم فقط بناءً على الجهد الفردي، بل غالبًا ما يكون ثمرة تداخل شبكات اجتماعية متنوعة، تتراوح بين ما هو عائلي، صداقي، وإنساني عام.

- **الوضعية الحالية:**

الشكل البياني رقم 12 : توزيع افراد العينة حسب وضعيتهم الحالية



المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

تشير معطيات الشكل البياني رقم 12 إلى أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في وضعية **غير مستقرة قانونياً**، حيث أن **49%** منهم يمتلكون **وثائق مؤقتة**، و**43%** لا يملكون **أي وثائق**، في حين أن نسبة قليلة فقط تُقدّر بـ **8%** تمكنت من الحصول على **وثائق إقامة دائمة**. تكشف البيانات أن أغلب المهاجرين يعيشون في وضع قانوني غير مستقر:

• 49% يمتلكون وثائق مؤقتة، ما يعني أنهم في حالة انتظار قانوني هشّ، غالبًا مرتبط بطلب اللجوء أو الإقامة المؤقتة، وهي وضعية تجعلهم عرضة للتجديد الدوري، القلق، وانعدام الأمان القانوني والمعيشي.

• 43% لا يملكون أي وثائق، ما يعكس استمرار حالة الهشاشة القصوى والتهميش القانوني، حيث يعيش هؤلاء في ظل تهديد دائم بالطرد أو الاعتقال، ويُحرمون من حقوقهم الأساسية مثل العمل القانوني، السكن الآمن، أو الرعاية الصحية.

• فقط 8% حصلوا على وثائق دائمة، ما يشير إلى أن الاستقرار القانوني يبقى حلمًا بعيد المنال لغالبية المهاجرين غير الشرعيين، ويتطلب سنوات من الصبر والتأقلم والمرور بمسارات معقدة.

- **مدة صلاحية الوثائق المؤقتة :**

جدول رقم 14 : توزيع العينة حسب مدة صلاحية الوثائق

المدة	النسبة%
ستة أشهر	10
سنة واحدة	36
عشر سنوات	54

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

يعكس جدول رقم 14 تفاوتًا في مدة الوثائق التي يمتلكها المهاجرون الحاصلون على إقامة، حيث أن النسبة الأكبر، أي 54%، يمتلكون وثائق صالحة لعشر سنوات، تليها وثائق لمدة سنة واحدة بنسبة 36%، بينما لا تتجاوز نسبة من يمتلكون وثائق لمدة ستة أشهر نسبة 10% فقط.

تُظهر البيانات أن من بين الحاصلين على وثائق إقامة مؤقتة (49% من العينة)، تفاوتت مدد الوثائق بشكل ملحوظ:

• 54% حصلوا على وثائق لمدة عشر سنوات، وهي حالة قد تبدو مستقرة شكليًا، لكنها في الواقع غالبًا ما تكون وثائق إقامة قابلة للتجديد دون منح صفة قانونية دائمة، ما يُبقي صاحبها في وضع معلق قانونيًا ونفسيًا.

• 36% يمتلكون وثائق لمدة سنة واحدة، وهي وضعية تفرض على المهاجر حالة دائمة من القلق الإداري والتجديد المتكرر، ما يعرقل تخطيطه طويل المدى للحياة أو العمل.

• 10% فقط حصلوا على وثائق لستة أشهر، وهي فئة تعاني من الهشاشة القصوى، حيث يفتقر صاحب الوثيقة لأي نوع من الأمان الوظيفي أو الاجتماعي.

- **طريقة تسوية الوضعية :**

جدول رقم 15: توزيع افراد العينة حسب طريقة تسوية الوضعية

وسيلة تسوية الوضعية	العدد
الزواج	28
الإقامة بمركز	15
زواج من أجل الوثائق	9
أبي لديه جنسية فرنسية	2
العمل	3
بإنجاز زوجتي أطفال و العمل	1
جواب أخر	1
العمل و الولادة أطفال	1

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

يُظهر الجدول رقم 15 ردتعدّد الوسائل التي لجأ إليها المهاجرون غير الشرعيين **لتسوية وضعيتهم القانونية** في أوروبا. احتل **الزواج** الصدارة بـ**28 حالة**، يليه **الإقامة بمركز** بـ**15 حالة**، ثم **الزواج من أجل الوثائق** بـ**9 حالات**. كما أشار البعض إلى تسوية وضعهم عبر **العمل** (3 حالات)، أو عبر **صلة عائلية** كأن يكون الأب حاملاً للجنسية الفرنسية (2

حالة). وسُجّلت حالات فردية تمثلت في الجمع بين **العمل والإنجاب**، أو **الزواج والإنجاب والعمل**، أو بوسائل أخرى غير محددة.

تظهر المعطيات تنوعًا كبيرًا في الوسائل التي اعتمد عليها المهاجرون لتسوية أوضاعهم القانونية، مما يعكس تعقيد الواقع القانوني للمهاجر غير الشرعي، وافتقاره إلى مسارات رسمية متاحة أو شفافة.

- الزواج كشكل رئيسي للتسوية – 28 حالة

يبقى الزواج هو الوسيلة الأكثر انتشارًا، سواء تعلق الأمر بزواج حقيقي أو زواج صُوَري:

– 28 مهاجرًا صرّحوا بالزواج كوسيلة للتسوية، في حين

– 9 منهم أقروا بأن الزواج كان "من أجل الوثائق" تحديدًا، ما يعكس التحول الوظيفي للمؤسسة الزوجية إلى وسيلة للنجاة القانونية، وسط غياب بدائل واقعية.

- الإقامة في مركز للمهاجرين – 15 حالة

يُظهر اعتماد البعض على الإقامة في المراكز أن الحلول المؤسسية لا تزال حاضرة ولكنها غير كافية، وغالبًا ما تكون مرتبطة بإجراءات إدارية بطيئة وغير مضمونة النتائج.

- الروابط العائلية – 2 حالة

حالتان فقط ارتكزتا على جنسية الأب الفرنسية، ما يسلّط الضوء على محدودية فعالية الروابط العائلية في تسوية الوضع، خاصة في ظل القوانين الأوروبية الصارمة تجاه الهجرة العائلية.

- العمل – 3 حالات

تُظهر قلة هذه الحالات أن الاندماج المهني لا يكفي وحده للحصول على الاعتراف القانوني، خاصة في غياب عقود رسمية أو في ظل استغلال العمل غير المصرح به.

- حالات مركبة – 3 حالات

• حالة واحدة جمعت بين الزواج، الأطفال، والعمل.

• أخرى جمعت العمل مع ولادة الأطفال.

• وحالة أُخرى صنّفت ضمن "جواب آخر".

هذه الحالات المركبة تعكس أن بعض المهاجرين اضطروا للجوء إلى مزيج من الوسائل الاجتماعية والعائلية والمهنية في محاولة لتقوية ملفهم القانوني وضمان حقهم في البقاء، ما يبيّن تعقيد معركة التسوية التي يخوضها المهاجر يوميًا.

- **الحالة الادماجية :**

جدول رقم 16: توزيع افراد العينة حسب الحالة الادماجية في المجتمع الأوروبي

الإجابة	النسبة%
نعم	61
لا	39

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

يعرض الجدول رقم 16 نسبة اندماج المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الأوروبي، حيث صرّح **61%** من أفراد العينة بأنهم يشعرون بأنهم **مندمجون** داخل المجتمع الأوروبي، في حين عبّر **39%** عن عدم اندماجهم، ما يُشير إلى تفاوت في تجربة التكيّف والاندماج الاجتماعي بين المهاجرين.

أظهرت نتائج الاستبيان أن 61% من المهاجرين صرّحوا بأنهم أُدمجوا بدرجات متفاوتة في المجتمع المستقبل، مقابل 39% أكدوا أنهم لا يشعرون بالاندماج، وهو ما يعكس تباينًا واضحًا في تجربة الاندماج بين الأمل في الانخراط والواقع الصادم للتهميش.

- **كيفية الادماج :**

جدول رقم 17 : توزيع افراد العينة حسب الطريقة التي تم بها الإدماج

الطريقة	النسبة%
من خلال فرصة التكوين	16,4
الدراسة	13,1
العمل	11,5
السكن	0
الزواج و تكوين أسرة	55,7
الضمان الصحي	0

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

يوضح الجدول رقم 17 الوسائل التي ساهمت في اندماج المهاجرين غير الشرعيين داخل المجتمع الأوروبي. جاءت **الزواج وتكوين الأسرة** كأبرز وسيلة بنسبة **55,7%**، تليها **فرصة التكوين** بنسبة **16,4%**، ثم **الدراسة** بـ **13,1%**، و**العمل** بنسبة **11,5%**. في المقابل، لم تُسجَّل أي نسبة لكل من **السكن** و**الضمان الصحي** كوسيلتين للاندماج، مما يعكس ضعف تأثير هذين العاملين في تسهيل إدماج هذه الفئة في المجتمع الأوروبي.

تشير معطيات الدراسة إلى أن الإدماج الاجتماعي للمهاجرين غير الشرعيين لا يتم غالبًا عبر تدخلات مؤسساتية مباشرة، بل من خلال تجارب حياتية فردية أو علاقات اجتماعية. وقد تبيّن أن:

- الزواج وتكوين أسرة (55,7%)

تتصدر هذه الوسيلة كأهم طريق نحو الاندماج، حيث تمكن المهاجر من خلق جذور في المجتمع المضيف عبر العلاقات العائلية. الزواج، في هذا السياق، لا يمثل فقط ارتباطًا عاطفيًا، بل وسيلة فعالة للحصول على الاستقرار القانوني والاجتماعي، والانتماء إلى المجتمع.

- التكوين المهني (16,4%) والدراسة (13,1%)

يمثل التكوين والدراسة معًا ما نسبته 29,5% من وسائل الإدماج، ما يؤكد أهمية التكوين الأكاديمي والمهني كوسائل تمنح المهاجر أدوات لفهم الواقع الجديد والتفاعل معه. هذه المسارات تُعد بمثابة جسر نحو سوق العمل والاندماج الثقافي.

- العمل (11,5%)

العمل، رغم نسبته المتوسطة، يظل عنصرًا محوريًا في تكريس كرامة المهاجر وتثبيته اقتصاديًا في المجتمع. العمل لا يمنح فقط دخلاً، بل يخلق أيضًا شعورًا بالانتماء والإنتاجية.

- السكن والضمان الصحي (0%)

غياب السكن والتغطية الصحية كوسائل إدماج يعكس قصور السياسات الرسمية في دعم هذه الفئة، ويؤكد أن الإدماج يتم غالبًا بجهود شخصية لا بواسطة بنى تحتية اجتماعية.

- **المشاكل التي يواجهها المهاجرين غير الشرعيين:**

جدول رقم 18: توزيع العينة حسب المشاكل التي يواجهها المهاجرين غير الشرعيين

المشكلة	النسبة%
السكن	66
العمل	61
عدم التكيف	57
التهميش	68

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

يبين جدول رقم 18 ترتيب المشاكل الرئيسية التي يواجهها المهاجرون غير الشرعيون في أوروبا، حيث تصدّر التهميش القائمة بنسبة 68%، تليه مشكلة السكن بنسبة 66%، ثم العمل بنسبة 61%، وأخيرًا عدم التكيف بنسبة 57%، ما يعكس حجم المعاناة اليومية لهؤلاء المهاجرين في مختلف جوانب الحياة.

أظهرت المعطيات المستخلصة من العينة أن المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين يواجهون طيفًا واسعًا من الصعوبات بمجرد استقرارهم في بلد الاستقبال. هذه المشاكل لا تنفصل عن وضعيتهم القانونية الهشة، ولا عن الظروف التي دفعتهم للهجرة أصلًا. يمكن ترتيب هذه المشكلات بحسب نسب التكرار على النحو التالي:

- التهميش – 68%

يشكّل التهميش أعلى نسبة بين المشكلات المصرّح بها، ما يعكس أن أغلب المهاجرين غير الشرعيين يشعرون بأنهم خارج نسيج المجتمع الأوروبي من حيث الحقوق، الفرص، وحتى

الاعتراف بوجودهم. التهميش هنا يأخذ أبعادًا قانونية (عدم الاعتراف)، واجتماعية (العزلة)، واقتصادية (غياب الحماية من الاستغلال).

- السكن – 66%

أفاد ثلثا المبحوثين بأنهم يواجهون صعوبات حقيقية في الحصول على سكن ملائم، سواء بسبب غلاء الإيجار، أو الرفض بسبب الوضع القانوني، أو الاضطرار إلى السكن في ظروف مهينة (الاكتظاظ، المبيت الجماعي، الملاجئ). ويُعد هذا مؤشّرًا دالًا على هشاشة الإيواء كواحد من أبرز مظاهر الإقصاء الحضري للمهاجر غير النظامي.

- العمل – 61%

رغم أن نسبة كبيرة من المهاجرين صرّحوا بأنهم وجدوا عملًا، فإن 61% من العينة بيّنوا أن طبيعة هذا العمل تبقى غير مستقرة، موسمية، أو غير محمية قانونيًا. وبالتالي فإن مشكل العمل لا يرتبط فقط بإيجاد فرصة، بل بالحصول على عمل لائق يحفظ الكرامة ويؤمّن العيش.

- عدم التكيّف – 57%

ما يزيد عن نصف المهاجرين عبّروا عن معاناتهم في التكيّف مع المجتمع الجديد، سواء من ناحية اللغة، أو الثقافة، أو العادات اليومية. هذا الشعور بعدم الانتماء يعمّق الغربة النفسية والاجتماعية، ويجعل من الاندماج تحديًا قد يدوم لسنوات أو قد لا يتحقق إطلاقًا.

- **تحقيق اهذاف الهجرة :**

جدول رقم 19 : توزيع افراد العينة حسب تحقيق اهداف الهجرة

الإجابة	النسبة%
نعم	77
لا	23

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

يظهر الجدول رقم 19 أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين، بنسبة **77%**، صرحوا بأنهم تمكنوا من تحقيق الهدف الذي دفعهم إلى الهجرة، مقابل **23%** لم يحققوا ذلك الهدف، ما يدل على تفاوت في نتائج التجربة بين أفراد العينة.

أفاد 77% من المهاجرين غير الشرعيين بأنهم يعتبرون هجرتهم ناجحة أو أنها حققت أهدافًا معينة كانوا يصبون إليها. هذه النسبة العالية تعكس شعورًا نسبيًا بالرضا رغم حجم المخاطر والتضحيات التي ترافقت مع عملية الهجرة.

هذا "الإحساس بالنجاح" لا يعني بالضرورة الاندماج الكامل أو تحسّن شامل في الوضع المعيشي، بل قد يكون مرتبطًا بعوامل بسيطة لكن رمزية في حياة المهاجر، مثل:

- الحصول على عمل ولو غير قانوني
- إرسال المال لعائلته
- الحصول على أوراق إقامة مؤقتة
- تكوين أسرة أو الشعور بالأمان مقارنة بالوضع السابق في البلد الأم

في المقابل، تشير نسبة 23% ممن اعتبروا هجرتهم غير ناجحة إلى أن هناك فئة لا تزال تعاني من خيبات أمل، ربما نتيجة للظروف الصعبة، التهميش، عدم التمكن من التسوية القانونية، أو صدمة الواقع المختلف تمامًا عن التوقعات.

-الرضا على الوضعية الحالية :

جدول رقم 20 : توزيع افراد العينة حسب الرضا على الوضعية الحالية

الإجابة	النسبة %
نعم	86
لا	14

المصدر : بيانات الدراسة الميدانية

تشير نتائج الدراسة إلى أن 86% من المهاجرين غير الشرعيين صرّحوا بأنهم راضون عن وضعيتهم الحالية، مقابل 14% فقط عبّروا عن عدم الرضا. هذه النسبة المرتفعة من الرضا تعكس بعدًا نفسيًا مهمًا في تجربة الهجرة، حيث يطغى الإحساس النسبي بالتحسن على صعوبات الواقع.

- **الرضا (86%)**

قد يُفهم هذا الرضا على أنه ناتج عن:

• تحسن الوضع الاقتصادي مقارنة بالوطن الأم.

• الحصول على عمل ولو بشكل غير نظامي.

• الشعور بالأمان أو الاستقرار النسبي.

• نجاح الاندماج الاجتماعي أو تكوين أسرة.

• تجاوز العقبات الأولى للهجرة كالحواجز اللغوية أو الوثائق.

في هذا السياق، يبدو أن الرضا لا يتطلب ظروفًا مثالية، بل مجرد الخروج من دائرة التهميش الكامل في بلد الأصل.

- عدم الرضا (14%)

أما هذه النسبة فتمثل الفئة التي لا تزال تعاني من ظروف قاسية، سواء من حيث الإقامة غير القانونية، صعوبة الاندماج، أو الإحساس بالفشل أو العزلة. وتعكس هذه الحالات الجانب المظلم من تجربة الهجرة الذي لا يُكشف غالبًا.

- **الندم على إتخاذ قرار الهجرة بهذه الطريقة:**

جدول رقم 21 : توزيع افراد العينة حسب ندمهم على اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية

الإجابة	النسبة%
نعم	10
لا	90

المصدر :بيانات الدراسة الميدانية

تشير النتائج إلى أن 90% من المشاركين لا يندمون على اتخاذ قرار الهجرة بهذه الطريقة، مقابل 10% فقط عبّروا عن شعور بالندم. وتعكس هذه المعطيات مفارقة قوية بين صعوبة التجربة من جهة، وبين التمسك بالقرار من جهة أخرى.

- عدم الندم (90%)

تعكس هذه النسبة المرتفعة حالة من "التبرير النفسي" أو "التصالح مع الواقع"، حيث يشعر المهاجر، رغم كل المعاناة والمخاطر، بأنه حقق شيئًا لم يكن ممكنًا داخل الوطن. يمكن تفسير هذا الإصرار بعدة عوامل:

• تحسن الوضع المعيشي مقارنة بما كان عليه سابقًا.

• اعتبار الهجرة تجربة تحدٍّ ونجاح شخصي.

• شعور المهاجر بأن البديل (البقاء في الوطن) كان أسوأ.

• تبنّي الهجرة كقدر وواقع لا مجال للعودة فيه.

- الندم (10%)

تمثل هذه الفئة الصغيرة أولئك الذين واجهوا صدمات لم تكن في الحسبان، سواء قانونية، نفسية أو اجتماعية. من الممكن أن يكون ندمهم مرتبطًا بـ:

• طول فترة العيش بدون وثائق.

• الاستغلال أو الإقصاء.

• صعوبة الاندماج أو الإحساس بالعزلة.

• صدمة الواقع مقارنة بالتوقعات.

- **اتجاه افراد العينة حول العودة إلى الجزائر نهائي:**

جدول رقم 22 : توزيع افراد العينة حسب اتجاههم حول العودة إلى الجزائر نهائيا

الإجابة	النسبة%
نعم	18
لا	82

المصدر :بيانات الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج الاستبيان أن 82% من المهاجرين المستجوبين لا يرغبون في العودة إلى الجزائر نهائيًا، في مقابل 18% فقط عبّروا عن نية العودة.

تعكس هذه النسب دلالة واضحة على تغيّر العلاقة بين المهاجر والجزائر، حيث أصبحت العودة النهائية خيارًا غير مُفضل لدى الأغلبية .

- **سبب التفكير في العودة الى الجزائر نهائيا:**

بناءً على أراء المشركين في هذا الإستبيان نتخلص من خلال تحليل مضمون إجابات المشاركين على سؤال مفتوح يتعلق بأسباب عدم رغبتهم في العودة إلى الجزائر، تبيّن أن الغالبية العظمى من المهاجرين غير الشرعيين يعبرون عن إحساس عميق بالاستقرار المعيشي والنفسي في بلد المهجر، وهو ما يشكل أحد أبرز دوافع رفض العودة. إذ أظهرت العديد من الإجابات أن تكوين أسرة، والاندماج الاجتماعي، والحصول على عمل – ولو بسيط – ساهم بشكل كبير في إعادة بناء الذات وتحقيق نوع من "الحياة الكريمة" التي كانت مفقودة في بلد المنشأ.

وقد عبّر العديد من المهاجرين عن رضاهم العام عن أوضاعهم الحالية من خلال عبارات مثل: "أنا مستقر ومكون أسرة"، "لدي عمل وحياة هنيئة"، أو "لا أريد أن أرجع إلى البطالة والتهميش"، وهو ما يدل على أن العودة إلى الجزائر بالنسبة لهم تمثل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الذي تم تحقيقه بعد معاناة طويلة. كما ارتبطت بعض الردود بعوامل نفسية قوية، من قبيل الراحة، والتأقلم، والشعور بالأمان، ما يعكس بعدًا هوياتيًا واجتماعيًا للهجرة، يتجاوز الأبعاد الاقتصادية الصرفة.

في المقابل، أشار عدد آخر من المشاركين إلى أسباب مرتبطة بالوضع القانوني أو الأمني، حيث قال بعضهم بصراحة إنهم "مطالبون من طرف الشرطة"، أو "هربوا من العدالة"، أو

"سوف يدخلون السجن في حال العودة"، ما يعكس الطابع القسري لبعض الهجرات، ويكشف عن تعقيدات متعددة الأبعاد لا تقتصر على البعد الاقتصادي.

وما يلفت الانتباه كذلك، هو أن قلة قليلة فقط عبرت عن نية العودة المشروطة بتحقيق الهدف الشخصي، مثل "سأعود بعد تحقيق هدفي"، أو "حين تسوى وضعيتي"، ما يدل على أن الهجرة لم تكن بالضرورة بهدف الاستقرار الدائم عند الجميع، بل تحولت إلى ذلك مع مرور الوقت نتيجة التغيرات التي طرأت على ظروف المهاجر بعد الوصول.

بالتالي، فإن تحليل هذه الشهادات يكشف أن قرار الاستقرار خارج الوطن ينبني على توازنات دقيقة بين معطيات اجتماعية، اقتصادية، وأمنية، وهو ما يعكس التحول التدريجي في دوافع الهجرة غير الشرعية من مجرد بحث عن فرصة مؤقتة إلى رغبة في بناء حياة جديدة يصعب التخلي عنها.

- **نصيحة الشباب بالهجرة غير شرعية:**

جدول رقم 23: توزيع افراد العينة حسب نصيحتهم للشباب بالهجرة غير الشرعية

الإجابة	النسبة%
نعم	58
لا	42

المصدر :بيانات الدراسة الميدانية

يُظهر **جدول رقم** نسبة **58%** من المهاجرين غير الشرعيين ينصحون الشباب بخوض تجربة الهجرة غير النظامية، في حين عارض ذلك **42%**. تعكس هذه الأرقام أن جزءًا معتبَرًا من المهاجرين، رغم التحديات، ما يزال يرى في الهجرة غير الشرعية طريقًا ممكنًا لتحقيق الأهداف والطموحات.

أظهرت نتائج الاستبيان أن 58% من المهاجرين المستجوبين يوصون الشباب بالهجرة غير الشرعية، في حين عبّر 42% عن رفضهم أو عدم تشجيعهم لذلك.

يمثل هذا التوزيع مؤشرًا على مدى القبول الجماعي لتجربة الهجرة غير الشرعية رغم مخاطرها، وهو ما يعكس قناعة متنامية بغياب الحلول داخل الجزائر، كما تشير أيضا إلى أن أكثر من نصف العينة يعتبرون الهجرة غير الشرعية خيارًا مشروعًا وممكنًا، بل وقابلًا للنقل إلى الآخرين، ما يعكس **تحولًا في الوعي الجماعي** تجاه هذه الظاهرة، حيث لم تعد مرتبطة فقط باليأس الشخصي، بل أصبحت في نظر البعض "طريقًا مقبولًا للخروج من الأزمة.

- **سبب نصيحتهم:**

من خلال دراسة إجابات 95 مهاجرًا جزائريًا غير شرعي، يتضح أن توصياتهم الموجهة للشباب في الجزائر حول مسألة الهجرة غير النظامية تنقسم إلى ثلاث فئات ديمغرافية نفسية واضحة، تعكس واقعًا متنوعًا في التجربة والانطباع والدوافع.

أولًا، أغلب المشاركين (أكثر من 60%) يرون في الهجرة غير الشرعية وسيلة مشروعة وممكنة لتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية، خاصة في ظل ما يصفونه بانعدام الفرص في الوطن الأم. تتكرر في إجاباتهم عبارات مثل: "لتحسين المستوى المعيشي"، "للبحث عن العمل"، "لتحقيق الأهداف"، "لتغيير الواقع"، ما يكشف عن دافع اقتصادي بحت كمحرّك أساسي للهجرة، ويعكس تمركز المشكلة في شعورهم بالتهميش والبطالة في الجزائر. فالهجرة هنا لا تُقدَّم كنصيحة انفعالية، بل كمشروع بديل للاندماج والنجاة، بشرط الجدية والمثابرة.

ثانيًا، نجد أن نسبة معتبرة من المشاركين (حوالي 25%) أظهروا ترددًا وتحفظًا مشروطًا في نصيحتهم، حيث نصح بعضهم بعدم خوض غمار الهجرة غير الشرعية إلا إذا "كان

الشخص جادًا"، أو "يمتلك هدفًا واضحًا"، أو "يفتقر كليًا للفرص داخل الجزائر". في هذا المستوى، تصبح الهجرة رهينة بظروف الفرد ومؤهلاته، ما يعكس وعيًا نسبيًا بمخاطر الطريق، والتفاوت بين الأفراد في القدرة على التحمل والتأقلم. كما شدد بعضهم على أن هذه الهجرة ليست "لذوي القلوب الضعيفة"، وأنها مليئة بـ"الصعوبات والمخاطر" ما يجعلها تجربة لا تناسب الجميع.

أما الفئة الثالثة، والتي تمثل أقلية (حوالي 15%)، فقد رفضت فكرة الهجرة غير الشرعية تمامًا، محذرين من خطورتها، واصفين إياها بـ"رحلة الموت"، و"غير دائمة"، و"غير قانونية"، ومشيرين إلى إمكانية تطوير الذات داخل الوطن من خلال العمل أو المبادرة، متى توفرت الظروف المناسبة. هذه الفئة، وإن كانت أقل عددًا، إلا أنها تعكس تجربة قاسية في الغربة، أو خيبة أمل من الواقع الجديد الذي لم يلبِّ التطلعات، ما جعلها تعيد التفكير في دوافع الهجرة وجدواها.

على المستوى الإنساني، تُظهر التحليلات أن الهجرة غير الشرعية بالنسبة للمهاجرين ليست قرارًا سهلاً ولا عشوائيًا، بل هي خيار اضطراري ناتج عن ضغوط مركبة، اقتصادية واجتماعية ونفسية، يُلجأ إليه حين تُغلق جميع الأبواب الأخرى. لكن في المقابل، فإن التجربة الميدانية والعيش في دول الاستقبال تجعلهم يُقدمون على هذه النصيحة بكثير من التحفظات والتحذيرات، خصوصًا في ظل عدم التسوية القانونية وسوء ظروف العيش الأولي في الغربة.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن الدافع لتحسين الوضع المعيشي هو المحور المركزي في خطاب المهاجرين، غير أن التفاوت في المواقف يعكس تنوعًا في الخلفيات، الأوضاع الحالية، ومدى نجاح التجربة، مما يجعل نظرتهم للهجرة غير الشرعية خليطًا بين الأمل والخوف، النجاح والخذلان، التحفيز والتحذير.

في نهاية الفصل إستنتجنا أن فئة الشباب المهاجر غير شرعي تهيمن عليها الفئة الذكورية و أن هذه الفئة قد غامرة بنفسها قصد تحقيق أهدافها التي سعت إليها إلا أن البعض إستطاع تجاوز الصعوبات و حقق هدف الحصول على وظيفة مع وثائق رسمية و الأخر تحصل غلى وظيفة دون تسوية وضعيته القانونية مع هذا فهناك قليل جدا منهم إشتاقوا إلى والدتهم.

و بالتالي توصلنا في هذه الدراسة على الرغم من الصعوبات و التضحيات فإن الغالبية منهم تمكنوا من تأسيس أنفسهم على المدى الطويل وتحقيق شكل من أشكال الإنجاز الشخصي والمهني.

الخاتمة:

إن التجارب التي عكستها أجوبة المشاركين في هذا البحث لا تمثل مجرد معطيات رقمية أو مؤشرات جامدة، بل هي شهادات حية على واقع معقد تتشابك فيه أحلام النجاة مع كوابيس التهميش، وتتداخل فيه الدوافع الفردية مع الأزمات البنيوية لمجتمع يعاني من اختلالات عميقة،لقد وضعت هذه الدراسة أمامنا صورة واضحة عن حجم الهوة بين ما يتصوره الشباب عن "الهجرة كحلّ"، وما يواجهونه فعليًا من تحديات في الواقع الأوروبي. فالذي يُغادر وطنه بحثًا عن كرامة مفقودة، كثيرًا ما يجد نفسه في فضاء جديد لا يعترف به إلا كرقم غير نظامي، أو كيد عاملة مؤقتة، أو كمشكلة أمنية.

ومن هذا المنطلق، فإن الهجرة غير الشرعية لم تعد فعلًا فرديًا عابرًا، بل تحوّلت إلى مرآة تعكس هشاشة البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الداخل، كما تفضح في المقابل حدود السياسات الأوروبية التي لا تزال عاجزة عن تبني منطق إنسانيشامل. وفي ضوء ما كشفه هذا التحليل، فإن الهجرة غير الشرعية تبدو وكأنها **رحلة من التهميش إلى التهميش**، لكنها ليست خالية من الدلالات: إنها صرخة مجتمع يشعر بأنه غير مرئي، ويبحث لنفسه عن موقع، حتى ولو عبر المخاطرة. لقد تحدث المشاركون عن فقدان الثقة، لا فقط في الدولة، بل في إمكانية التغيير من الداخل، وهو ما يجعل من هذه الظاهرة تحديًا يتجاوز منطق الردع أو الاحتواء، ليُصبح سؤالًا وجوديًا حول العدالة والكرامة والحق في الأمل.

ليست الهجرة غير الشرعية مجرد نتيجة؛ إنها عرضٌ لمشكلة أعمق. وإذا أردنا فهمها حقًا، علينا أن نعيد التفكير في علاقتنا بالشباب، بالتنمية، بالعدالة، وبفكرة الوطن نفسها. إن كل تجربة من تجارب هؤلاء الشباب تحوي درسًا صامتًا: أن الأمل إذا لم يُمنح في الداخل، فسيُنتزع من البحر، ولو على حساب الحياة.

قائمة المصادر و المراجع

- لإمام محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، 2003م، ص :368-369
- عبد الله عبد الغني غانم ،المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبيولوجية،المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية 2002 ط2 ص15 .
- لممزيد من التفاصيل عن الهجرة غير الشرعية انظر: زورو عبدالحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939م، الشركة الجزائرية لنشر والتوزيع 1984 ص11؛ ساعد رشيد، واقع الهجرة غبر الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011-2012 ص13 وما بعدها .
- عبدالقادرالقصير،الهجرة من الريف إلى الحضر دارسةميدانيةاجتماعيّةعن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب دار النهضة العربية بيروت 1969م ص 105
- سامي محمود وأسامة بدير،أوروبا والهجرةزغيرالمّنظُمة في مصر بين المسؤولية والواجب،مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة حقوق اقتصاديةواجتماعية القاهرة، يونيو ;2009، ص7.
-

Chomsky, Undocumented: How Immigration BecameIllegal BeaconPress ,May,2014 .(pp20-25

- د.سحرمصطفى حافظ،الهجرةغيرالشرعيّةلمفهووالحجم والمواجهةالتشريعية هرمس،المجلدالثانى،ع(2) 2013 ص47 .

المركزالقومي للبحوث الإجتماعية والجنائية،الشباب المصري والهجرة غير الشرعيّة مركزالقومي للمبحوث الإجتماعيّة والجنائية،قسم بحوث الجريمة،القاهرة،2010م ص هـ .

- د،سحر مصطفى
-

عادل أبوبكرالطلحى،ورقةعمل بعنوان: الشباب وظاهرةالهجرة غيرالشرعيّة إلى أوروبا ،مؤتمرالشباب والهجرة، ملف منشور على موقع إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة، القطاع الإجتماعي جامعة الدول العربية، ص:8.

- حمدي شعبان، الهجرة غير الشرعية الضرورة والحاجة، مركز الإعلام والأمن، دون تاريخ نشر، .4ص
- سليمان بن داود 2008 ص 87.
- مقابلة مع الأستاذ ناصر جابي: أستاذ محاضر بقسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، يوم 10 جوان 2008 على الساعة11.00 بقسم علم الاجتماع بالجزائر .
- **خليل علي أبوجراد (2019، ص75.**

رمية مرزوق (2020، ص46 .

- مقابلة الأستاذ ناصر جابي :أستاذ محاضر بقسمعلم الاجتماع جامعة الجزائر،يوم 10 جوان 2008 مذكرة شهادة ماجستر علوم الإعلام و الإتصال طالب رابح طيبي سنة 2008-2009 .
- www.dirasat.com/4/2007pages/doc/84doc

- عيسى بن ناصر:مقتل 40 حراقا في أروبا أو هجرة غير شرعية في الجزائر الشروق اليومي 2007/12/21،ص18
- فاطمة الزهراء بن براهم:الحراقة بين الإدانة و البراءة ،ملتقى بكلية الحقوق بن عنونه الجزائر ليوم 2008/04/22.
- عيسى بن ناصر:مرجع سبق ذكره، ص18 .أنظر عبد اهللا حمادي: محمد الهادي الزاهري السنوسي–شعراء الجزائر في العصر الحاضر، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ط2،قسنطينة ،2007 .
- على حوات مرجع سبق ذكره ص 63
- .

على عبد الرزاق حلبي،علم إجتماع السكان، دار النهضة العربية د،ط بيروت 1984ص 146 مذكرة ماستر إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري طالبة مناصر سعدية جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم سنة 2020–2021

محمدعربي، سفيان فوكة، مشري مرسي:الهجرةغيرالشرعيةفي منطقةالبحرالأبيض المتوسط، المخاطر واستيراتيجية المواجهة، الطبعة الأولى، 2009 ابن النديم للنشروالتوزيع، دارالروافدالثقافية ناشرون،الجزائر ص 46

- هوادف بهية جامعة الجزائر1 ،د،تومي هجرة جامعة الجيلاني بونعامة خميس مليانة سنة 2021.
- منصوري رؤوف، 2014.2،2013، ص82، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية مجلد 15 ،ع01–2021 ص 159–129 أستاذة حكيمة بلشعب جامعة محمد الصديق يحي –جيجل الجزائر .
- مجلة الدراسات التارخية والإجتماعية ،2014، ص7.
- بن حليلو فيصل، 2006–2007، ص 42 ، 43.

- عبد الفتاح بيومي حجازي،الجريمة في عصر العولمة،دار الفكر الجامعي،د ط،إلسكندرية 2008 ص2 انعكاسات الهجرة غير الشرعية على أألمن المجتمعي الجزائرجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ط مناصر سعدية 2021
- عثمان الحسن محمد نور،الهجرةغيرالشرعية والجريمة،جامعة نايفالعربية للعلومالأمنية،دط،الرياض،2009 ص95 .
- مولود بالعربي1322جزائري حاولوا الهجرة غير الشرعية سنة reflexion dz .net .a37688.html.0213.
- فائزة لعموري ،أكثر من180ألف هاجروا إلى أوروبا في2016.g///:http://elmassae./fille:/
- صايش عبد المالك ،مكافحة تهريب المهاجرين السريين ،دكتوراه في العلومالسياسية ،جامعة مولود 03معمري ،تيزي وزو،0213،ص103
- http://www.hmaghrebuni.org) /n4/malaf /mahdi.doc
- محمد رمضان ،الهجرة السرية في المجتمع الجزائري:أبعادها و علاقتها بالإغتراب الإجتماعي ، مجلة المواقف للدراسات و البحوث في المجتمع والتاريخ ، جامعة مصطفى اسطنبولي،معسكر ،العدد4 ،2009 ص،2
- http://www.elkhabar.com/press/article/9177708
- شاقوري عبد القادرأمحيدي ، بوجلطية بوعلي:الهجرة غير الشرعيةفي حوض البحر الأبيض المتوسط الأسباب وسياسات المواجهة،الهجرةغير الشرعيةفي حوض البحر المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ابن الندمي للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية–ناشرون،دس،ص49ص .50 د،بواب رضوان ط،د حنك فتيحة مجلد ر، 1 ع,5 سنة 2020 ص 389–407.

- عباسة دربال صورية: الهجرة غيرالشرعية والتعاون الدولي، مجموعة من الباحثين،الهجرة غيرالشرعيةفي حوض البحر المتوسط المخاطر وإستراتيجية المواجهة،ابن الندمي للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية– ناشرون،دس،ص84 .
- الزيدي مفيد :أزمة إنسان أم أزمة أمة (هجرة العرب نحو الغرب)، مجلة العرب الأسبوعية، المجتمع6–2،دس،ص .3 نفس .
- عباسة دريال صورية مرجع سابق ص 84 .
- وهب علي:الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،القاهرة،1986،ص84 .
- صالح ربيع كمال كردي:الأبعادالإجتماعيةوالثقافية لهجرة الصربين الريفيين إلى إيطاليا، دراسات انثروبولوجية في قرية تطوان بمحافظة الفيوم، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة عين شمس، مصر 2005،ص .12 .
- خنجر، 2021، ص 57 .
- اللمعي، 2014، ص 67.
- ب.ك، 2014، ص 56 .
- المصدر: مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 2، 2022، ص 326–329، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عبد الجبار جبار
- عبد الغني عماد منهجية البحث في علم الاجتماع الاشكاليات ، التقنيات ، المقاربات ، ط1, دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت2007, ص 61
- " حسان حويشة إحصائيات رسمية لوكالة "فرونتكس " الأوروبية. أعداد الحراقة في نفس مستوى السنوات الماضية ، من المستفيد من التضخيم" جريدة الشروق 2020/08/12،أطلع عليه بتاريخ 2020/05/12 على الرابط https://bir.ly/3FodyrQ
- Abdelmalek Sayad (1999) – La double absence
- Richard Alba & Nancy Foner (2015) Strangers No More : Immigration and the Challenges of Integration in NorthAmerica and Western Europe

- Alejandro Portes &Rubén G. Rumbaut (2001) – Legacies
- INED, OCDE, Eurostat – Données récentes sur l'intégration (emploi, éducation, logement, etc.).
- Marie Thérèse Tétu, 2009. Clandestins au pays des papiers : Expériences et parcours de sans-papiers algériens, Paris, La Découverte.
- Abdelamlek Sayad, "Les trois âges de l'émigration", in Actes de la recherche en sciences sociales, vol. 15, 1977, pp. 59-79.
- Labdelaoui Hocine. 2012 . L'Algérie face à l'évolution de son émigration En France et dans le monde p. 22-37 https://doi.org/10.4000/hommesmigrations.1872 France - Algérie, le temps du renouveau
- Bourdieu, P., Sayad, A. (1964), Le déracinement, la crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie.
- Labdelaoui, H. (2012), « L'Algérie face à l'évolution de son émigration en France et dans le monde », in Hommes & Migrations, Paris, n° 1298.
- Poinsot, M. (2009), « L'héritage de Sayad », in Hommes & Migration, Paris, n° 1278.
- Sayad, A. (1973), « Une nouvelle perspective à prendre sur le phénomène migratoire : "L'immigration dans…" peut être pensée comme étant, initialement et essentiellement, "une émigration vers…" », in Options Méditerranéennes, n° 22.
- Sayad.A (1999), La double absence, Paris, Editions du Seuil.
- Sayad. A, (2006), L'immigration ou les paradoxes de l'altérité, t. 2. Les enfants illégitimes, Paris, éd. Raison d'agir.